العدل والمجتمع
Justice & Society

شهرية صادرة عن وزارة العدل

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

المشرف العام
د حيدر الزاملي

رئيس مجلس الادارة
حيدر السعدي

رئيس التحرير
غزوان عمران

العدد (4)
السنة الاولى
الاربعاء (1) تموز 2015

توزع مجاناً

صفحة
8

WWW.moj..gov.iq

القانون سينصف عوائل وضحايا العمليات الإرهابية ويقتص من قتلة الأبرياء

وزير العدل : مجلس الوزراء يصوت على مشروع قانون يسرّع بتنفيذ أحكام الإعدام

بغداد/ بشير علي

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، الذي تبناه وتابعه السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي.

ومن شأن هذا التعديل، أن يعجّل بتنفيذ أحكام الإعدام للمدانين الذين اتخذت أحكامهم الصفة التمييزية القطعية، وخصوصا لمن ساهم بقتل الأبرياء دون وجه حق، وبذلك سينصف هذا القانون شهداء وعوائل العمليات الإرهابية الذين ينتظرون منذ سنوات تنفيذ القصاص العادل بحق المذنبين.

وأعلن وزير العدل د.حيدر الزاملي عن تصويت مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، إذ سيخول التعديل الجديد للقانون وزارة العدل تنفيذ أحكام الإعدام في حال عدم مصادقة رئاسة الجمهورية على الأحكام الصادرة بحق المدانين بعقوبة الإعدام دون الحاجة لمصادقة رئاسة الجمهورية.

وأشار السيد الوزير إلى أن هذا الإجراء سيتم في حال عدم صدور المرسوم الجمهورية خلال مدة (٣٠) يوما بعد إرسال الأحكام التمييزية النهائية إلى رئاسة الجمهورية، وعدم صدور مرسوم جمهوري للتنفيذ، مؤكدا تبنيه طرح المشروع ومتابعته في مجلس الوزراء الموقر كونه سيسرع بتنفيذ الأحكام بحق المجرمين الغارقة أيديهم بدماء العراقيين.

وشدد السيد الوزير على أن مشروع القانون سيساهم في رفع الحيف والظلم عن عوائل الشهداء وضحايا العمليات الإرهابية، ويمثل انتصارا لحقوقهم وسيحقق العدالة التي يرنو لها أبناء الشعب العراقي للقصاص من الإرهابيين والقتلة بالإضافة إلى استتباب الأمن والاستقرار في العراق.

وينظر ضحايا الإرهاب إلى مشروع القانون الذي سيعمل على تعجيل تنفيذ القرارات القضائية المكتسبة الصفة القطعية بإعدام الإرهابيين، على انه إنصاف حقيقي لهم، خصوصا مع التأخير غير المبرر في الاقتصاص من القتلة الذين أزهقوا أرواح الآلاف من الأبرياء.

وتؤكد عوائل ضحايا العمليات الإرهابية في أحاديث لصحيفة (العدل والمجتمع): إن بعض المنظمات والمؤسسات الدولية تقوم بالضغط على الحكومة والجهات المختصة سعيا للحصول على عفو خاص للمدانين بتهم الإرهاب أو تغيير بعض مفردات القوانين، لتعطيل تنفيذ أحكام الإعدام وإخراج المدانين بقتل الأبرياء من السجون.

وأضاف ذوو الشهداء: أن تعديل القانون الذي يخول وزارة العدل صلاحية تنفيذ أحكام الإعدام المكتسبة الصفة القطعية دون الحاجة إلى مصادقة رئاسة الجمهورية، يعتبر مطلبا جماهيريا، لم يتجرأ اغلب السياسيين على لمطالبة به.

وأكدوا أن: هناك أطرافا خارجية وداخلية تضغط باتجاه عدم تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بتهم الإرهاب، تحت مبررات غير صحيحة، مثل حقوق الإنسان، متناسين أن حقوق ضحايا الإرهاب هي في أولوية عمل أية مؤسسة إنسانية.

ويشار إلى أن توقيع رئيس الجمهورية على قرارات أحكام الإعدام المكتسبة الصفة التمييزية، هو احد الأركان المهمة في إنزال القصاص بالإرهابيين، إذ يشير مراقبون في الشأن القانوني إلى أن تأخير أو عدم توقيع هذه القرارات رغم خضوعها للتمييز أكثر من مرة، يحدث إرباكا في سمعة واستقلالية السلطة القضائية العراقية من جهة، ويعتبر مصادرة لحقوق ضحايا الإرهاب بعدم الاقتصاص من القتلة من جهة أخرى.

ومن شأن تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي تبناه السيد الوزير، إنصاف ذوي الضحايا، وإيجاد عقوبات رادعة حقيقية تعمل على إعادة تفكير المغرر بهم، بعدم المساس بدماء العراقيين لان الإعدام بانتظارهم.

وانتقد ذوو الشهداء أداء بعض الفضائيات المحلية والعربية التي تروج لعرقلة هذا المشروع، وتسعى لتشويه دور القضاء ووزارة العدل في استرجاع حقوقهم وإنصافهم، مؤكدين إن هذه الفضائيات تساهم بشكل كبير في التحريض على استباحة دماء العراقيين والمتاجرة بدمائهم وحقوقهم لتنفيذ أجندات خارجية تتبنى استهداف أبناء الشعب العراقي.

الافتتاحية

حيدر السعدي

"الوطنية .. ارادة وموقف"

مارست اللجان والمنظمات العالمية في العراق ادوارا مختلفة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ بالخصوص لجان حقوق الانسان التابعة للصليب الاحمر او الامم المتحدة واخذت على عاتقها تشخيص الانتهاكات التي تتنافى مع اللوائح العالمية لحقوق الانسان وربما هذا الدور لم يكن مقنعا او منطقيا وفق رؤية المجتمع العراقي بمختلف مكوناته لما فيه من ازدواجية وتقارير احادية الجانب تغيب عن مفرداتها مظلومية الشرائح التي عانت ومازالت تعاني من الظلم والارهاب والتهجير واهمال الحقوق حتى باتت ابرز متبنيات تلك اللجان هو حماية حقوق السجناء والحفاظ على حقوقهم ومراقبة اداء الجهات الراعية للسجون العراقية عن طريق الزيارات الميدانية لتلك السجون ..وعلى الرغم من حرص الحكومة العراقية على تطبيق المعايير الاسلامية والانسانية لاصلاح حال النزلاء واعادة دمجهم في المجتمع مع خطر وجود التيار التكفيري المنحرف الذي يصنف من اخطر فئات النزلاء من ناحية بث الافكار المتطرفة ووجود جهات داعمة لتلك الفئات خارج اسوار السجون هو بحد ذاته تهديد مستمر لأمن السجون ..في المقابل حرصت الحكومة على التعامل بعقلانية بعيدة عن القمع والاضطهاد ولجأت الى القانون الذي يعتبر المنظومة التي تقرر وتصنف مصير النزلاء مع وجود ضغوط شعبية تدعو للتعجيل في القصاص من الارهابيين الذين عاثوا في الارض فسادا وسط صمت رهيب من تلك المنظمات التي اغمضت العين عن جرائم العصر كجريمة سبايكر وجرائم الابادة الجماعية اليومية التي ترتكبها الفئة الضالة ممثلة بداعش الارهابي ..

وآخر ما تبنته بعض المنظمات الدولية هو موقفها الرافض لمشروع القانون الذي صوت عليه مجلس الوزراء لتخويل وزير العدل بتنفيذ حكم الاعدام بحق الصادرة بهم الاحكام في حال عدم مصادقة رئاسة الجمهورية خلال شهر واحد على الاحكام الصادرة من المحكمة التمييزية.. هذا القرار الشجاع الذي حظي بتأييد شعبي واسع اثار حفيظة بعض الجهات المستفيدة من وجود القتلة والمجرمين الملطخة ايديهم بدماء العراقيين واثار بعض الدول التي لا تعي ولاتفقه او ربما لا يهمها سيل الدماء الجارف الذي اغرق العراق بفعل هؤلاء الذين ذبحوا العراقيين بدم بارد ..وفي هذه المرحلة نحتاج الى قرارات ومواقف شجاعة لاتجامل ولاتتناغم مع بيانات او تقارير صادرة من هذه الجهة او تلك ممن رفعت حقوق الانسان عنوانا خال من مضمونه الحقيقي ...

ومن المواقف الوطنية التي قرأتها واستشعرتها عن كتب هو موقف وزير العدل د.حيدر الزاملي اثناء استقباله (لمدير مكتب حقوق الانسان التابع للامم المتحدة فرانشيكو موتا) حين دعى ضيفه (اي ممثل الامم المتحدة) والذي كان قبل ايام في زيارة السجون الاصلاحية في البصرة والناصرية دعاه لزيارة عوائل الضحايا والمعاقين والمهجرين واعداد التقارير عن وضعهم الانساني واقترح عليه برنامج لزيارة عوائل ضحايا السجناء وبالخصوص الارهابين لمعرفة اوضاعهم وهل حصلوا على حقوقهم ..

حقيقةً هذا الموقف كان ليس مجرد كلام للاعلام بل استشعرته موقفا يحاكي لهموم وينصف دماء الشهداء ويعزز من هيبة الدول العراقية ولكن اليد الواحدة لاتصفق نحن بحاجة لموقف موحد بين الحكومة والشعب كي نفرض ارادتنا وكي يعلو صوتنا ونطالب من الخارجية العراقية ان تتبنى هذه الرؤية التي تمثل العراقيين حكومة وشعبا وان تبذل جهدا مضاعفا لتحويل مسار اللجان الدولية نحو الهم الحقيقي المشترك لابناء هذا البلد ..

اتفق خلال استقباله لرئيس مجلس القضاء الأعلى على التعاون المشترك

د. حيدر الزاملي: الهجمة الإرهابية ضد العراق تتطلب الاستمرار بتنفيذ عقوبة الإعدام

بغداد/ العدل والمجتمع

أثنى وزير العدل د. حيدر الزاملي، على التعاون الكبير مع مجلس القضاء الأعلى والذي عززته روحية التعاون المشترك عبر الزيارات المتبادلة مع رئيسه القاضي مدحت المحمود، والهادفة لتعزيز تكامل العمل وإرساء دور القانون.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، والذي حضرته رئيس مجلس الشورى وعدد من المستشارين والوكيل الإداري للوزارة، مؤكدا ان العراق من أقدم الحضارات بتشريعه لمبادئ حقوق الإنسان، والتي أصبحت فيما بعد منارة لكل البشرية ومن حقنا كعراقيين أن نحتفل بها سنويا، كما هو الحال في الدول المتقدمة لأنها جزء من تراثنا وتاريخنا، ما يحدونا لان نجسدها في عملنا المرتبط بحقوق الإنسان بجميع المجالات.

وشدد السيد الوزير على أهمية ان يتم الإسراع بتنفيذ عقوبة الإعدام خلال المرحلة الحالية لان الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق تتطلب منه تنفيذ هذه العقوبة، وهي الرادع القانوني للقصاص من قتلة العراقيين، ولو ان اي دولة في العالم تعرضت لهذه الهجمة الشرسة لحرصت على تنفيذها دون تردد، مبينا ان هذه العقوبة ستنتفي الحاجة لها حال استتباب الوضع الأمني ووفقا لتقدير وصلاحية مجلس النواب.

وشدد السيد الوزير على ضرورة التعاون ما بين اللجان القضائية المشرفة على اختيار القضاة من العينات المهنية والوطنية للعمل ضمن سلك القضاء، لانهم سيأخذون على عاتقهم حماية أرواح وممتلكات وحقوق المواطنين، ما يتطلب منهم شعورا إضافيا بالمسؤولية والحرص.

بدوره، قال رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود: " ولدت السلطة القضائية من رحم وزارة العدل"، مبينا أن استهداف الإرهاب لهاتين المؤسستين لم يثنيهما عن أداء دورهما في إحقاق العدالة ومحاسبة الجناة.

وجدد المحمود، دعمه لعمل مجلس شورى الدولة في تشريع القوانين وتقييمها، كونه صمام الأمان للدولة، داعيا للإسراع بتنفيذ قانون العفو الخاص وحسم ملفات المشمولين به.

ووجه المحمود بأهمية أن يكون اختيار الطلبة المتقدمين الى المعهد القضائي من قبل اللجان القضائية المشرفة، وفقا لمعايير النزاهة والكفاءة لتعزيز دور القانون، مؤكدا إن من الواجب على الحكومة خلال الظرف الحالي تنفيذ عقوبة الإعدام، بحق الجناة لان العراق يخوض حربا ضد الإرهاب، وهذه الظروف تتطلب موقفا حازما في التصدي لهذا الملف، مبينا إن اغلب دول العالم تعتمد فلسفة خاصة في تفسير عقوبة الإعدام، وبالرغم من ذلك فان العديد من هذه الدول مستمرة بتنفيذ هذه العقوبة.

الزاملي يفتح قنوات التعاون مع وفد حكومي للعمل بالنظام الالكتروني

بغداد/ العدل والمجتمع

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي،: ان وزارة العدل من أوائل الوزارات التي تعمل في تطبيق النظام الإلكتروني، في دوائرها ولديها مشروع مع وزارة الخارجية حول انجاز (صحة صدور الوكالات)، وربط الوزارتين بمنظومة الكترونية واحدة، وسيتم العمل به قريبا بعد استكمال بعض الامور الفنية.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، وفدا ممثلا للأمانة العامة لمجلس الوزراء، مكون من النائب الأول للامانة العامة لمجلس الوزراء السيد عبيد محل رئيس قسم الجودة الوفد المرافق له.

واكد السيد الوزير: ان الوزارة تعمل على الارتقاء بعملها من خلال التركيز على جوانب الجودة وتطوير العمل والانتقال تمهيدا للانتقال الى اسلوب العمل الالكتروني، ما يتطلب الاعتماد على موظفين كفوئين، مبينا ان الوزارة سباقة في انشاء قسم الجودة ضمن هيكليتها الادارية، اضافة الى كونها الاولى في العمل بنظام الادارة الالكترونية ضمن دوائر الاصلاح العراقية والتسجيل العقاري والكتاب العدول، سعيا منها للوصول الى ادارة الكترونية متكاملة.

بدوره قدم الوفد الزائر، مشروعين للسيد الوزير في مجال الجودة وسرعة انجاز العمل، وهما مشروع (صحة الصدور) بالنسبة لدائرة الكتاب العدول وبتكلفة مالية بسيطة، وربط دوائرها في المحافظات كافة بمنظومة تعمل على ارسال صحة صدور الوكالات بسرعة كبيرة، بما يساهم بالتخفيف عن كاهل المراجعين، والحيلولة دون تكليفهم عناء مراجعة الدوائر في المحافظات.

وطرح الخبير سبستيان احد افراد الوفد مشروع البصمة الوراثية وقدم شرحا عن مدى فائدته في تحديد وتشخيص ملفات السجناء، بما يساهم في القضاء على عملية تشابه الأسماء، اضافة الى دوره في تقديم مميزات اخرى، تساهم برفد عمل دائرة الإصلاح العراقية.

خلال لقاءه القنصل العام لجمهورية العراق في جدة

د. حيدر الزاملي : لامانع من تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين

بغداد/ العدل والمجتمع

استقبل معالي وزير العدل د. حيدر الزاملي، في المملكة العربية السعودية سعادة الأستاذ خالد صبحي الخير و القنصل العام لجمهورية العراق في جدة، على هامش مشاركته في افتتاح أعمال المكتب التنفيذي السادس والخمسين لمجلس وزراء العدل العرب المنعقد في جدة للفترة (٢-٣) حزيران الجاري .

وبحث الجانبان ابعاد النتائج المتحققة على خلفية التوصيات التي خرج بها اجتماع المكتب التنفيذي السادس والخمسين لمجلس وزراء العدل العرب، والتي من شأنها ان تساهم في توطيد العلاقات بين الدول العربية وسن قوانين لمكافحة الارهاب .

وناقش وزير العدل د.حيدر الزاملي مسألة ضرورة التمييز بين السجناء السعوديين المحكومين في قضايا ارهاب عن القضايا المدنية، وابدى معاليه استعداد الوزارة لتفعيل اتفاقيات تبادل السجناء مع استثناء المحكومين في قضايا ارهابية، كما ناقش معاليه اهمية تطبيع العلاقات بين البلدين.

اقرا في هذا العدد

ص٣ مقابلة مع رئيسة مجلس شورى الدولة

ص٥ سجناء يسردون قصص أخطاء أدخلتهم في عالم الجريمة

ص٧ دائرة الكتاب العدول تعقد ندوة لتوضيح القانون وتفصيلاته

خلال مشاركته باجتماع المكتب التنفيذي الـ(٥٦) لمجلس وزراء العدل العرب المنعقد في جدة

الزاملي :العراق يدعم البنود التي تدين الارهاب وتكافح الجرائم وتدعم الاستقرار في المنطقة

بغداد/ العدل والمجتمع

ترأس وزير العدل د. حيدر الزاملي، الوفد العراقي المشارك في افتتاح أعمال الاجتماع للمكتب التنفيذي السادس والخمسين لمجلس وزراء العدل العرب ورافق معالي الوزير، وفد يتكون من نائب رئيس مجلس شورى الدولة لشؤون القضاء الإداري د. كريم خصباك، والمستشار احمد عبد الكريم المعيني، وأقيم الاجتماع في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من (٢-٣) حزيران الجاري.

وذكر اعلام وزارة العدل، ان الاجتماع أفتتح برئاسة وزير العدل بالمملكة العربية السعودية وليد بن محمد الصمعاني الرئيس الفخري لمجلس وزراء العدل العرب ورئيس المكتب التنفيذي، وبمشاركة أصحاب المعالي وزراء العدل العرب لدول لكل من العراق والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية ودولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين.

واكد اعلام الوزارة: ان أصحاب المعالي وزراء العدل العرب ناقشوا في اجتماع المكتب التنفيذي بشكل مستفيض البنود المدرجة على جدول أعمالهم، وقد نال البند الثاني المتعلق بمكافحة الإرهاب مداخلات وشروحات عدة نظرا لأهمية هذا البند ولما تمر به المنطقة العربية من ظروف استثنائية، كما حضي البند الثامن المتعلق باقتراحات فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب اهتماما خاصا من قبل المجتمعين بهدف التوصل الى توافق يخدم التوجه العربي حيال مكافحة الإرهاب.

واضاف اعلام الوزارة: ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، أثنى في كلمته التي ألقاها في

الاجتماع على الدور الذي بذلته الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون القانونية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في سبيل أنجاح هذا المؤتمر، مستعرضاً معاناة الشعب العراقي جراء أفعال الإرهاب من قتل وتهجير واتجار بالبشر واغتصاب للحرمات، ومن ضمنها الأعمال الإرهابية التي طالت المصلين في مساجد المملكة العربية السعودية مؤخرا،حيث تضمن المؤتمر مواضيع جوهرية حول أدانة هذه الاعمال الاجرامية وسن قوانين لمكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية، إضافة الى بعض القوانين المقترحة والتي تخدم المنطقة بصورة عامة.واشار اعلام الوزارة: بان السيد الوزير اكد على دعم العراق للفقرات المطروحة في الاجتماع والتي تنص على سن قوانين لمكافحة جرائم تقنيات المعلومات وتعميم النظام الداخلي لشبكة التعاون القضائي العربي على جميع الدول العربية، وأهمية اعتماد البرتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح.

بدورهم، أدان الوزراء المجتمعون الإرهاب بجميع أشكاله وكافة مظاهره ومختلف تنظيماته ورفض ربطه بأي دين أو جنسية او حضارة، كما أوصى الاجتماع بالتضامن الكامل مع الدول التي تعاني من استهداف المنظمات الإرهابية لمواطنيها وأمنها واستقرارها والالتزام بمواصلة الجهود لتعزيز الأطر القانونية والقضائية في مجال التصدي لجميع التنظيمات الإرهابية ومنع تمويلها.

يشار إلى ان أعمال اجتماع المكتب التنفيذي السادس والخمسين لمجلس وزراء العدل العرب والمنعقد بجدة، وافق على الأخذ بتقرير الأمانة الفنية عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس في دورته الثلاثين.

في كلمة ألقاها خلال حضوره احتفالية السفارة البريطانية بـ(الماغنا كارتا)

وزير العدل يدعو لإقامة يوم عالمي لاستذكار تشريع العراق أولى القوانين البشرية

بغداد/ العدل والمجتمع

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان استذكار الشعوب لمنجزاتها في شتى المجالات، يدفعنا للافتخار بإرثنا الحضاري والذي أسس لنشوء هذه المعارف ووضع الحجر الاول لها، فكان للعراقيين الدور الريادي في تشريع القوانين التي أصبحت فيما بعد منارا للبشرية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال كلمة له، لدى حضوره الدعوة الموجهة له ولعدد من الوزراء والشخصيات السياسية والقانونية العراقية من قبل السفارة البريطانية في بغداد وذلك احتفالا بالذكرى الثمانمائة لكتابة وثيقة (الماغنا كارتا) في بريطانيا وهي وثيقة إنجليزية صدرت لأول مرة عام ١٢١٥م، والتي تختص بضمان بعض الحريات والحقوق للملك والشعب الانكليزي آنذاك.

وتطرق السيد الوزير بالقول: ان احتفاء الشعوب بذكرى تأسيس قوانينها وخاصة التي تضمن حقوقها وتكفل لها منهجية التعامل مع حكوماتها كونها السبيل الى الحرية والتخلص من قيود الدكتاتورية، مبينا ان تجربة الشعب العراقي في التحرر من الأغلال التي فرضت عليه بعد سقوط النظام المباد فريدة من نوعها تحقق من خلالها التخلص من القوانين التعسفية وتشريع قوانين تتلاءم مع طبيعة هذه المرحلة.

ونوه السيد الوزير: إلى أهمية تخصيص يوم عالمي للاحتفال بمسلة حمورابي، كونها الوثيقة الأولى التي دونت عليها أولى القوانين قبل (٦٠٠٠) عام، كونها تضمنت العديد من القوانين التي تنظم حياة الشعوب، مشيرا الى وجود العديد من الوثائق القانونية المختصة بحقوق الإنسان ومن أبرزها رسالة الحقوق للإمام علي بن الحسين (عليهما السلام) والتي يناهز إصدارها أكثر من ١٣٠٠ عام.

بدوره، شكر كادر السفارة البريطانية السيد الوزير لهذه المشاركة وللطرح القيّم والحضور الفعال في هذه المناسبة متمنين استمرار التعاون مع وزارة العدل، سعيا منها للاطلاع على أصول القوانين وتاريخ تشريعها في العراق.

خلال استقباله وفدا من الامانة العامة لمجلس الوزراء

وزير العدل: الفساد ارهاب من نوع اخر وضعنا حلولا لمعالجته

بغداد/ العدل والمجتمع

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بمكتبه الرسمي في مقر الوزارة، وفداً من الامانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة السيد (هادي حسن).

واكد السيد الوزير د. حيدر الزاملي، ان من اهداف الوزارة مكافحة الفساد والقضاء على حالات الابتزاز التي يتعرض لها المواطن من قبل ضعاف النفوس ، معتبرا الفساد ارهاب من نوع اخر ولا بد من معالجته جذريا .

واضاف السيد الوزير، ان الوزارة نفذت مشروع الرقابة السرية والذي من شأنه مراقبة سلوك الموظفين ورصد اي حالة مشبوهة، مشيرا ان مشروع الحكومة الالكترونية الذي يطبق في بعض الدوائر العدلية وبالخصوص دائرة الاصلاح العراقية ساهم بشكل كبير في منع احتكاك المراجع بالموظف والحد بشكل كبير من حجم الفساد.

من جانبه اشاد رئيس الوفد بالدور الكبير الذي تقدمه وزارة العدل وجهود السيد الوزير في تحمله للمسؤوليات رغم الصعوبات والنقص من ناحية الكوادر البشرية والتخصيصات المالية .

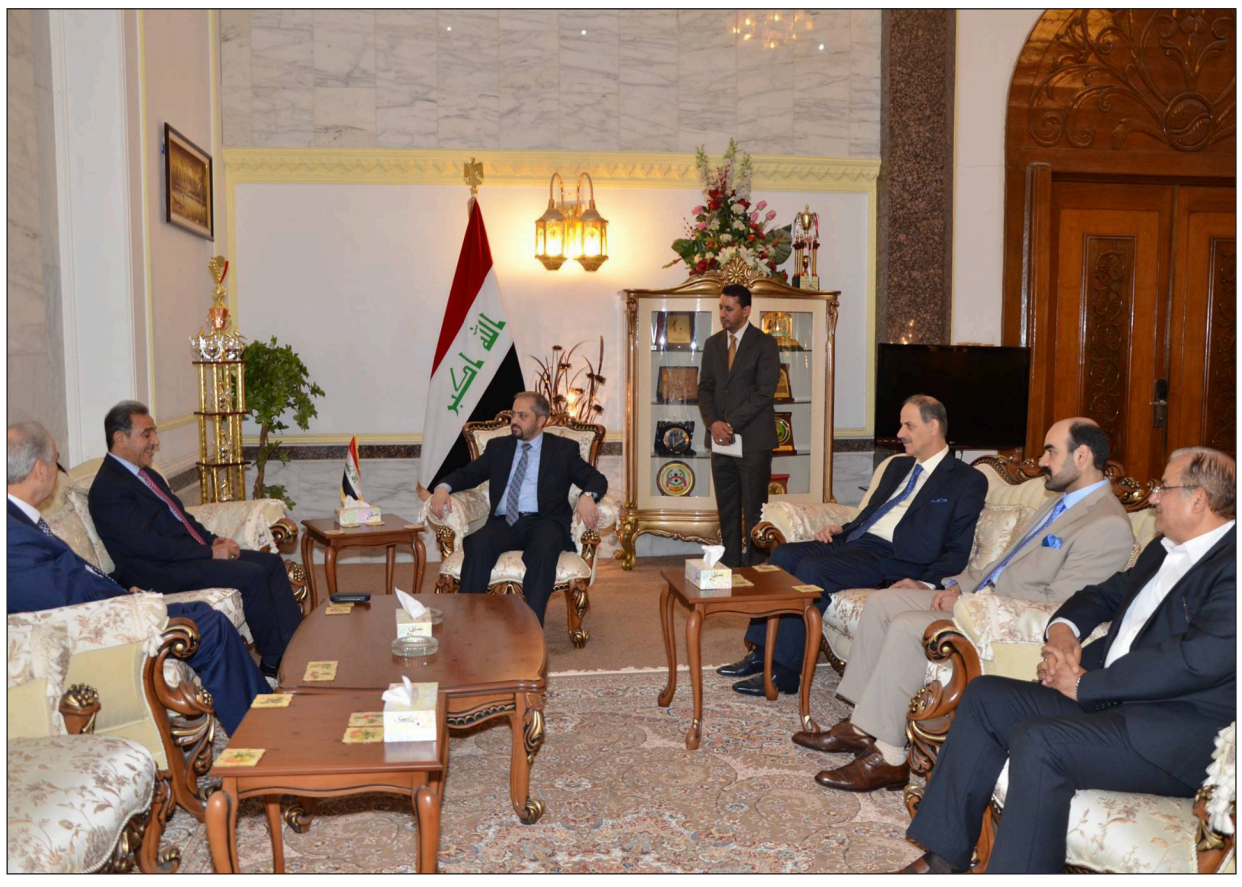

اكد انه من المشاريع الخدمية المهمة للوزارة

وزيرالعدل يطلع ميدانيا عل مشروع المجمع العدلي في الكوفة

العدل والمجتمع / قسم الاعلام

تفقد وزيرالعدل د.حيدرالزاملي المجمع العدلي في الكوفة للاطلاع ميدانيا على مراحل الانجاز وللوقوف على المعوقات التي ادت الى تأخير اكتمال المشروع..

وقال السيدالوزير:ان هذا المشروع من اهم مشاريع المجمعات العدلية التي تحرص الوزارة على اكتمال تنفيذها كونه سيخفف من الزخم الحاصل في الدوائرالعدلية في محافظة النجف الاشرف ..

واكد السيدالوزير:على ضرورة ابجاد حلول موضوعية لاكمال المشاريع المعطلة والمتاخرة بالخصوص التي شرعت الوزارة بتنفيذها قبل اعلان حالة التقشف اي التي ابتدأ العمل بها خلال موازنة السنوات القليلة الماضية ..

واشار: بان المجمع العدلي المرتقب سيضم دوائر التسجيل العقاري والكتاب العدول والتنفيذ.. مبينا ان المجمع صمم وفق اشكال هندسية تراعي راحة المراجعين وتقلل من التماس المباشر بين المواطن والموظف والتي تعتبر احدى بوابات الفساد التي نحرص على محاربتها والقضاء عليها خلال المرحلة القادمة.

طالب من ممثل الامم المتحدة زيارة عوائل ضحايا الارهاب

وزير العدل: نسعى لانجاح دور المنظمات الدولية في العراق بشرط العدالة بين حقوق الجاني والمجني عليه

بغداد/ العدل والمجتمع

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي في مكتبه الرسمي اليوم الخميس مدير مكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان في العراق السيد (فرانشيسكو موتا) بهدف التعاون في المجالات التي تدخل في اطار عملها في العراق.

واكد السيد الوزير : على حرص وزارة العدل على انجاح عمل اللجان الدولية في العراق شرط ان تكرس عملها ومهامها في النظر الى حقوق الضحايا ونقص الخدمات وتأخر الحقوق الخاصة بعوائل الشهداء والمعاقين كجزء من العدالة مابين حقوق المجني عليه والجاني الذي يقبع في السجون.

واقترح السيد الوزير : على السيد موتا ان يكون تعاون مع دائرة الاصلاح بتطبيق برنامج من خلال البحث على ضحية السجينٍ المودع في سجون الاصلاح وايجاد حقوقه.. معرباً عن امله بأن تتجه منظمات المجتمع المدني الى مراقبة ومتابعة حقوق الضحايا وكشف معاناتهم للرأي العام ولاطلاع الحكومة على احتياجاتهم بالخصوص وان الحكومة حالياً تصب اهتمامها على دعم الجهد الامني لدحر الارهابيين الذين سببوا المعاناة والتهجير والقتل لمعظم اطياف الشعب العراقي..

واستعرض السيد الوزير : سلسلة الاجراءات التحقيقية التي يمر بها المتهم قبل وصوله الى سجون وزارة العدل مبيناً ان دور الاصلاح والتأهيل والارشاد يقع على عاتق الوزارة وقد قطعنا شوطاً كبيراً لانضاج الحركة الاصلاحية على الرغم من تداخل عمل الوزارة مع جهات اخرى مثل (مجلس القضاء الاعلى ووزارت الداخلية والصحة وحقوق الانسان) بالاضافة الى النقص في عدد الحراس الاصلاحيين مقارنة بعدد النزلاء البالغ نحو ٢٨٠٠٠ الف نزيل مطالباً بضرورة ان تضع الامم المتحدة في العراق برامج لتطوير الكوادر التابعة الى دائرة الاصلاح العراقية.

أثنى على مواقفهم البطولية وتضحياتهم

وزير العدل يتفقد بعض قطعات أبناء الحشد الشعبي في سامراء

بغداد/ العدل والمجتمع

تشرف وزير العدل د.حيدر الزاملي بزيارة الإمامين العسكريين (ع) في سامراء والإطلاع ميدانيا على بعض قطعات أبناء الحشد الشعبي في المنطقة ولقاء عدد من القادة العسكريين.

وتفقد السيد الوزير مقر حركة النجباء وكان في استقباله الشيخ أكرم الكعبي ومن ثم زيارة مقر قوات وعد الله ولقاء المشرف العام عليها الشيخ سامي المسعودي في منطقة الحويش.

واشاد السيد الوزير: بالمواقف المشرفة والبطولات التي يسطرها أبناء الحشد الشعبي بمختلف مسمياتهم صفا واحدا مع ابناء قواتنا المسلحة..

من جهتهم، تعهد ابناء المقاومة الشريفة بأن يستمروا في الدفاع عن الوطن ومقدساته ودحر الزمر الارهابية الجبانة في مختلف قواطع العمليات، متمنين أن يكون هذا الشهر الفضيل بوابة الانتصارات على أعداء الشعب العراقي وطردهم من الاراضي المغتصبة.

اكدت وجود تجاوز على صلاحيات المجلس بعرض القوانين مباشرة على مجلس الوزراء

رئيسة مجلس شورى الدولة: الوظيفة الإستشارية صمام أمان تدقق مشاريع القوانين شكلاً ومضموناً

تمثل الوظيفة الاستشارية احد ركيزتي الوظيفة التي اضطلع بها مجلس شورى الدولة إلى جانب الوظيفة القضائية المستحدثة بالقانون، وبمقتضى هذه الوظيفة يظهر المجلس كمستشار قانوني للدولة يتولى رفدها بالآراء القانونية التي تنير طريقها في هذا الجانب، وحل ما قد يشكل بين إداراتها في مختلف الموضوعات، كما يسهم في إعداد وصياغة مشاريع القوانين ذات العلاقة بالإدارة العامة، إذ تفترض هذه الوظيفة وجود جهة تمتلك الخبرة العلمية والفنية بأدائها.

اجرى الحوار / غزوان عمران

ومن هنا تظهر أهمية الوظيفة الاستشارية لمجلس شورى الدولة في حياة الدولة القانونية مما يجعلها وبحق (الحليف الطبيعي للإدارة وصديقها الأمين يسمع لها ويشير عليها ويفتيها) وتبعاً لهذه الأهمية، أجرت صحيفة (العدل والمجتمع)، لقاءا مع رئيسة مجلس شورى الدولة سامية كاظم، للوقوف على تفاصيل عمل المجلس ودوره في التشريع والافتاء المختص بالقوانين، اضافة الى عملها في قضاء الموظفين ومحكمة القضاء الاداري.

• نبذة تعريفية عن اعمال مجلس شورى الدولة والقوانين التي يعمل وفق نصوصها؟

– اجابت بالقول: المجلس يعمل وفقا للقانون (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ويختص بالتشريع والقضاء الاداري والافتاء للدولة والقطاع العام في الجوانب القانونية وحددت المادة (١) من قانون المجلس هذه المهام، كما حدد هذا القانون عمله كمستشار للدولة فقط والحكومة على وجه التحديد، كما تنقسم مجالات عمل المجلس على الوجه الاتي التشريع، وهي تدقيق مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات الداخلية، وكذلك اعداد هذه التشريعات بعد ان ترفق الجهة طالبة التشريع الاسس التي ترغب بوجودها ضمن نصوصه، على ان يكون الكتاب الذي يحمل تشريع القانون موقعا من الوزير المختص، اما المجال الاخر فاننا ندقق مشاريع القوانين شكلا و مضمو نا ونقوم بعد هذه المرحلة برفعها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ونرفق نسخة منه الى الجهة طالبة التشريع مع ارفاق ملاحظات المجلس سواء كانت مؤيدة لتشريعه او العكس لانه قد يحمل احكاما تتعارض مع القانون او الدستور وهذه الجوانب جميعها يتم استعراضها وتقدم الى مجلس الوزراء ليتولى دراستها ويعلن عن رأيه وقد يأخذ بها او تعرض على مجلس النواب من اجل تقديم التوصيات بشأنها لاستكمال جوانب تشريعها في مجال التشريع، كما يندرج المجال الاخر لعمل مجلس شورى الدولة ضمن مجال الفتوى، والذي تم من خلاله ابداء الرأي الى الجهات الحكومية والوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة وتأتي ايضا بتوقيع الوزير ويكون لدينا مجال الرأي، والذي قد يكون ملزما او غير ملزم كـ(توضيح الاحكام وبيان الرأي وتوضيح الاحكام القانونية وبيان المسائل المختلف فيها كالتحكيم بين وزارتين او وزارة وجهة غير مرتبطة بوزارة، وايضا اذا وافق الطرفان الى الاحتكام لدى المجلس). كما يختص مجلس شورى الدولة بتدقيق الاتفاقيات الدولية قبل عقدها او الانضمام اليها او اعداد قوانين تصديقها او الانضمام اليها، وعندنا جانب اخر من اعمال المجلس هو القضاء الاداري بشقيه (قضاء الموظفين ومحكمة القضاء الاداري)، والتي تنظر بصحة الاوامر والقرارات الادارية، هل الادارة متعسفة في اي من الموضوعات؟، او العكس في اتخاذ القرار، ويصدر وفقا للدعاوى المرفوعة امام المحكمة يكون (قضاء الغاء) اذا كان القرار متعسفا باستعمال الحق للادارة، وبدورنا نقوم بالغاء هذه القرارات اذا كان انضباطا، واضافة بعض المهام بموجب قوانين خاصة مثل قانون (المحافظات والهجرة والمهجرين) والطعن فيها يكون امام مجلس شورى الدولة وفقا للطعون الناتجة عن هذه القوانين، مثلا صحة عضوية المحافظ او عند اقالة اي من المحافظين يقدم طعن في محكمة القضاء الاداري التابعة للمجلس، كذلك الحال بالنسبة لمجلس المحافظة واعضاء مجلس المحافظة تقدم طعونها في مجلس شورى الدولة.

العمل الاستشاري للمجلس في حياة الدولة في مجال القانون يجعله الحليف الطبيعي للإدارة في الافتاء بالتشريعات

• ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل مجلس شورى الدولة؟

– واجابت بالقول: نقص عدد المستشارين من اهم المشاكل التي تواجه عمل المجلس، ولدينا إحصائية تؤشر زيادة مستوى الأعمال الخاصة بالمجلس سابقا عنها في الوقت الحاضر، وفي عام ٢٠٠٢، كان عدد مشاريع القوانين (١٣٠)، وبيان الرأي بلغ (٥٠) مشورة قانونية، أما في عام ٢٠١٤ فان عدد مشاريع القوانين بلغ (١٨٤) وبيان الرأي (١٧٥)، وعلى الرغم من النقص في عدد المستشارين لكن العمل في زيادة مطردة، وبلغ عدد الكتب الواردة للمجلس والتي اتخذ فيها إجراء ومعاملات في عام ٢٠٠٢ (١١٤١) كتابا، وارتفع المعدل في عام ٢٠١٤ الى (٧٠٠٠) كتاب ما يعني مضاعفتها الى ما يقارب السبعة اضعاف، وهذه المؤشرات تؤكد ان النقص في اعداد المستشارين يقابله زيادة في مستوى الاعمال، مضاف الى ذلك ضعف عمل الدوائر القانونية في مؤسسات الدولة ينعكس على زيادة كبيرة في اعمالنا، وكان مجلس شورى في السابق تعرض عليه الموضوعات الصعبة والتي لا تستطيع الدوائر ان تجد حلول لها، وحاليا ابسط الامور تعرض للمشورة ومن بين هذه الاستشارات تطالب بعض الجهات الحكومية بمعرفة ما اذا كان اي من القوانين ما زال نافذا او توقف العمل به، في حين ان اغلب المؤسسات الحكومية والوزارات يوجد فيها دوائر قانونية مختصة بهذا الجانب من شأنها تقديم المعلومات اللازمة في هذا الجانب، كما ان ظروف العمل من ناحية ضيق المكان، والاوضاع الامنية التي يعيشها البلاد تؤثر في عمل المجلس، وعلى سبيل المثال فان الموضوعات المحدد على جدول الاعمال والتي نسعى لمناقشتها مع الهيئة العامة نفاجئ ان ممثلي الدوائر لم يحضروا الى الاجتماع، ما يضطرنا الى تأجيلها وعلى حساب عمل المجلس الذي يتراكم بسبب قطع احد الطرقات، لان عملنا مرتبط بحضور ممثلي الدوائر وفي حال عدم وصولهم الى الاجتماع يتعطل العمل وهذه المعوقات الرئيسية لعمل المجلس.

نقص عدد المستشارين من اهم المشاكل التي تواجه عمل المجلس تقابلها زيادة مطردة في عدد الكتب الواردة للمجلس والتي اتخذ فيها إجراء ومعاملات

• طرح مشاريع القوانين بشكل مباشر في مجلس النواب دون ان تعرض على مجلس شورى الدولة، يسبب ارباكا كبيرا في العمل، ما هي تداعيات هذه التجاوزات على اعمالكم وتشريع القوانين بصورة عامة؟.

– هنالك بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ترفع مشاريع القوانين بشكل مباشر الى مجلس الوزراء دون ان تمر مجلس الشورى واحيانا حتى البرلمان يصدرون مشاريع القوانين دون عرضها على مجلس شورى الدولة وهذا الامر خلاف القانون، لان القانون حدد الية تشريع القوانين في الدولة العراقية، والقوانين تعدها الوزارات وتعرضها على مجلس شورى الدولة لتدقيقها، وترفع الى مجلس الوزراء للتصويت عليها، والذي يرفعها بدوره الى مجلس النواب لتشريعها، ويكون عمل مجلس الشورى صمام امان في جانب اعداد التشريعات لكونه يدقق القوانين من الناحيتين الشكلية والموضوعية، اضافة الى النظر بمدى تعارضها مع القوانين الاخرى والدستور واكمال النواقص في التشريع، والعمل عل اعادة صياغتها لتحقيق سهولة التطبيق من خلال سلسلة بنوده ووضع اشارات صحيحة للمواد، ما يساهم في ترتيب الاحكام، ومن الناحية الموضوعية فان هنالك العديد من مشاريع القوانين التي تعرض امام مجلس شورى الدولة، هي معالجة اصلا في قوانين اخرى ما يدعونا لتقديم توصية بان هذا القانون معالجة احكامها في قوانين اخرى، او ان يتم احالة مهام عمل وزارة مختصة لوزارة اخرى، وهذه الحالة ينجم عنها تضارب في الاختصاصات، وقد حدثت هذه الحالات كثيرا ونجم عنها نزاعات لم تحل حتى الوقت الحاضر وهذه الاشكاليات يقوم المجلس بتصفيتها ويخلص الى اعداد مشروع قانون قابل للتطبيق، ومن اهم مقومات نجاح التشريع وتطبيقه بصورة صحيحة هو صياغته بشكل صحيح من اجل ان يكون تطبيقه سهلا للمطبق، واحيانا مشاريع التعليمات والأنظمة الداخلية تكون غير مسندة قانونيا او توجد فيها احكام مالية وتتضمن فرض ضريبة او رسم في حين لا يجوز وفقا للدستور تطبيقها، لان الامور المالية يقتضي ان تفرض بقانون.

× ما هو دور المستشار في عمل مجلس شورى الدولة؟، وما هي الالية التي يتم فيها اختياره ليكون مؤهل لاداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقه؟.

– يشترط في تعيين رئيس المجلس ونائبه والمستشار المساعد توفر الشروط العامة للتعيين في الوظيفة العامة ما يأتي: ان يكون عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين لا يزيد عمره عن ٥٥ سنة حاصلا على شهادة اولية جامعية في الاقل بالقانون له خدمة فعلية بعد التخرج من الكلية مدة لاتقل عن (١٨) سنة، في وظيفة قضائية او قانونية في دوائر الدولة والقطاع العام، وتكون مدة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذا البند ستة عشر سنة، بالنسبة للمتقدم الحاصل على شهادة الماجستير و(١٤) سنة للحاصل على شهادة الدكتوراه، وتقدم طلبات الافراد الى مجلس شورى الدولة وتوجد هيئة رئاسة في المجلس مكونة من رئيس المجلس ونوابه وعددهم (٢)، ورؤساء الهيئات المتخصصة وتجتمع هذه الهيئة وتطلع على السيرة الذاتية لمقدم الطلب وعند توافر الشروط فيه نرفع موافقة الدائرة التي يتبع الموظف المقدم لها الى وزير العدل، وبدوره يرفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها، واذا كانت الموافقة على التعيين لمستشار مساعد يصدر امر ديواني مباشر بتعيينه بعد استكمال المتطلبات الاخرى، واذا مستشار يرفع الى مجلس النواب للمصادقة على التعيين بعد التصويت عليه.

× هل تجري التعديلات على قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل بسبب ظروف الوضع الحالي، او وفقا لمتطلبات احتياج المواطن؟

– في زمن النظام المباد تنظيم امور الدولة كان يتم باشراف مباشر من مجلس قيادة الثورة المنحل، لانه في حال الغاء جميع هذه القرارات سينجم عنها فراغ تشريعي، فأما ان يتم تعديلها على شكل قوانين يتم صياغتها مع القوانين الأقرب لها، او إلغائها بعضها بصورة كاملة، ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان ألغينا مئات القوانين الصادرة عن مجلس قيادة الثورة، فيما تم تضمين بعضها الى القوانين النافذة، في حين ان القرارات التعسفية التي تتعارض مع حقوق الانسان ألغيت، كما تم الاحتفاظ بالقرارات التنظيمية لعدم القدرة على إلغائها، ولكن مجلس الوزراء وجه بعدم تعديل قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وانما الغائها واحلال قانون جديد مكانه، وبدورنا نعلم انه ليس بامكاننا ان نحول جميع قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الى قوانين لانها كثيرة جدا، وعند مراجعتها نقوم بالغاء عشرات القرارات او اكثر بحسب طلبات الجهات المختصة والتي تتولى تطبيق اي منها، اذ اننا لا نقوم بالغاء هذه القرارات بشكل تلقائي، لان هنالك احكام متعلقة ببعض الوزارات تريد الاستمرار بالعمل فيها، وفي حال تبين اي من الدوائر ان هذا القرار يتعارض مع بعض تفاصيل عملها وترغب بإلغائه بدورنا نلغيه لاننا جهة تطبيقية، وأحيانا نوصي بعدم الغاء بعض القرارات لأنه يعالج عدد من الموضوعات وسيتسبب إلغاءه بترك فراغ تشريعي يقتضي معالجته بقانون قبل آخر.

يدخل ضمن اختصاص مجلس شورى الدولة تدقيق الاتفاقيات الدولية قبل عقدها او الانضمام اليها او اعداد قوانين تصديقها او الانضمام اليها

× هل ستشهد المرحلة المقبلة توسع في عمل مجلس شورى الدولة من اجل تغطية هذا الكم الهائل من القوانين والتشريعات؟

– بالنية اعداد مشروع قانون مجلس شورى الدولة لتوسعة اعمال المجلس، كما ننظر في بعض الامور الاخرى مثل العقود الادارية وهي خارج اختصاص القضاء الاداري وبعض الامور الاخرى كزيادة عدد المستشارين ونعمل مع السيد الوزير والذي استجاب لطلب المجلس بترشيح الاشخاص الذين نقابلهم ونرى توافر الشروط فيها تعيينهم كمستشارين بمجلس شورى الدولة، تبعا لطبيعة عمل المجلس وزيادة المهام المقبلة، وعملنا لايقتصر على القضاء الاداري فقط، اذ يدخل ضمن الاعمال المنصوص عليها في القانون العمل كمستشارين للوزير في ما يعرض على الوزير من امور بموجب المادة (٩) من قانون المجلس، والذي ينص على، ان لوزير العدل تكليف عضو المجلس بتمثيل الوزارة في اللجان المشكلة خارج الوزارة، ويرأس اعضاء من مجلس شورى الدولة الكثير من اللجان، كذلك فأن مجلس الوزراء يشكل لجان اغلبها من وزارة العدل ومجلس شورى الدولة بالتحديد، بالاضافة الى ذلك فان السيد الوزير يحيل لنا وفقا المادة (٩) القضايا التي يرتأي احالتها على لمجلس او يكلف عضو او اكثر بدراسته وابداء الرأي فيها او اعداد مشروعات التشريعات في المسائل التي يحيلها، ما يعني ان كل هذه الاعمال يحيلها السيد الوزير بالاضافة الى العمل في لجان نعاني منها لانها مشكلة في رئاسة مجلس الوزراء وتكون اجتماعاتها خارج مبنى الوزارة.

× ما هي صحة الانباء عن فصل محكمة القضاء الاداري عن مجلس شورى الدولة؟

– لا يمكن انفصال محكمة القضاء الاداري عن مجلس شورى الدولة، والارتباط باي جهة اخرى حتى ولو كانت مجلس القضاء الاعلى، لان عمل القضاء الاداري يختلف عن القضاء العادي لان محكمة القضاء مرتبطة بعمل الحكومة ومن المهم الابقاء على ارتباطه بالسلطة التنفيذية او بجهة محايدة عن القضاء العادي، لان الاخير يفصل بين المتنازعين (الاشخاص)، بينما مجلس شورى الدولة يفصل في النزعات والتي تكون الحكومة طرفا فيها، كالحكومة والاشخاص العاديين وبين الموظف ووزارته، وبين اي من الجهات والحكومة، او فرد عادي مع الحكومة، ولا يمكن الانفصال لاسباب عدة منها اننا من الدول التي تاخذ باسلوب القضاء المزدوج (العادي، والاداري) والقضاء الاداري عادة ما يرتبط بمجلس شورى الدولة في جميع الدول التي يتواجد فيها، وبدورنا نسعى لزيادة عدد المستشارين ليتسنى للمجلس القيام بمهامه بالشكل المطلوب، لان المستشارين في الوضع الحالي يعملون تحت ضغط كبير يدفعنا للعمل الاضافي لانجاز المتبقي من اعمالنا في المنزل.

يشترط في تعيين رئيس المجلس ونائبه والمستشار المساعد توفر الشروط العامة للتعيين في الوظيفة العامة ما يأتي: ان يكون عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين لا يزيد عمره عن ٥٥ سنة حاصلا على شهادة اولية جامعية في الاقل بالقانون له خدمة فعلية بعد التخرج من الكلية مدة لاتقل عن (١٨) سنة

أثنى على الدور الكبير الذي سجله موظفو الوزارة في اداء اعمالهم

وزير العدل يهنئ أبناء الشعب العراقي بحلول شهر رمضان المبارك

تقدم وزير العدل د. حيدر الزاملي، بالتهنئة للشعب العراقي والمسلمين في العالم بحلول شهر رمضان المبارك.

وقدم الزاملي في بيان صادر عن المكتب الاعلامي للوزارة، اطيب التهاني والتبريكات بمناسبة حلول الشهر الفضيل سائلا المولى عز وجل ان يجعله شهر خير وبركة على العراقيين، وان يدفع ببركاته كيد الاعداء ويكون منطلقا لنصر قواتنا الامنية والحشد الشعبي على الارهاب.

واعرب الزاملي، عن امله بان يكون شهر رمضان المبارك فرصة لتحقيق التقارب والمحبة بين اطياف الشعب العراقي، مثنيا على الدور الكبير الذي سجله موظفوا الوزارة باداء اعمالهم بهمة وصبر وثبات وان يواصلوا عزيمتهم لبناء البلد على اسس العدل والتعاون والسلام ومكافحة الفساد والارتقاء بعملهم خدمة للعراق وشعبه.

عقب زيارته الميدانية الى سجن البصرة المركزي

فرانشكو موتا: يشيد بالخدمات الصحية والدورات الإصلاحية المقدمة للنزلاء

بغداد / العدل والمجتمع

استقبل سجن البصرة المركزي، وفدا برئاسة السيد (فرانشكو موتا) مدير مكتب حقوق الانسان التابع الى الامم المتحدة في العراق والسيد (ريتشارد كارك) مدير مكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان في الجنوب، للإطلاع على اوضاع النزلاء الصحية والامنية والخدمية.

وقال مدير السجن السيد (حيدر مالك عبد الكاظم)، ان وفدا برئاسة السيد (فرانشكو موتا) مدير مكتب حقوق الانسان التابع الى الامم المتحدة، تفقد سجن البصرة المركزي، للإطلاع على اوضاع النزلاء الامنية والخدمية ومطابقتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

واضاف، ان الجولة التفقدية للوفد شملت الاقسام السجنية والعيادة الصحية وقاعات التأهيل المهني والثقافي التابعة للسجن، للإطلاع على المستويات الخدمية والصحية والتثقيفية والتأهيلية التي تقدمها ادارة السجن وكوادرها للنزلاء، والوقوف على احتياجات العمل.

من جانبه، ابدى الوفد ارتياحه من سياق وآلية العمل المتبعة من قبل الإدارة، مشيدا بالدور الكبير الذي تقدمه دائرة الاصلاح العراقية في تأهيل النزلاء المودعين في سجونها.

لنبذ الفكر المتشدد وتأهيل النزلاء المودعين دينيا وثقافيا

سجن جمجمال الفدرالي يطبق برامج توعية ويقيم دورات مهنية

بغداد / العدل والمجتمع

نظم سجن جمجمال الفدرالي في محافظة السليمانية دورات مهنية اشترك فيها عدد من النزلاء بهدف تطبيق برنامج تربوي شمل محاضرات دينية وثقافية.وقال مدير دائرة الاصلاح العراقية محمد الساعدي، بان شعبتي الشؤون الدينية والإعلام أقامتا محاضرات للتوعية الدينية وأخرى ثقافية للنزلاء المودعين في السجن، كذلك أقامت شعبة تأهيل وتدريب النزلاء التابعة للسجن دورتين مهنيتين في حرفتي الحلاقة والخياطة اشترك فيها عشرون نزيلا.وأوضح الساعدي: بان البرنامج الديني تضمن منهاج ثقافي لتوعية النزلاء في الامور الدينية والشرعية ومحاولة ترسيخ مقومات المواطنة الصالحة ونبذ التطرف والفكر المتشدد، وقسمت المحاضرات بواقع ساعتين في اليوم الواحد اشترك فيها ستون نزيلا، مشيرا إلى أن العمل جار للتوسع في قاعدة المتدربين وتكثيف فعاليات تشغيل وتدريب النزلاء عبر البرامج التعليمية والتي سيتم تنفيذها خلال الشهر المقبل.

ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن ٣٣٠ نزيل خلال شهر أيار الماضي

بغداد / العدل والمجتمع

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم وأعداد الموقوفين والمحكومين والمرسلين إلى المحاكم لشهر آيار الماضي.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة حيدر السعدي: ان عدد المطلق المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (٣٣٠) نزيل من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات، فيما بلغت حركة تسفير النزلاء الى المحاكم (٨٠٩).

وأوضح السعدي: إن معالي وزير العدل د. حيدر الزاملي، قد وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بآلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

بهدف رفد المنظومة العلمية والقانونية في العراق

انطلاق الامتحانات النهائية لطلبة المرحلة الاولى في المعهد القضائي

بغداد / العدل والمجتمع

انطلقت الامتحانات النهائية الخاصة بطلبة المرحلة الاولى في المعهد القضائي التابع لوزارة العدل العراقية ضمن الدورة (٣٧) التي ينظمها المعهد .

وقال مدير عام المعهد القضائي د.قيصر يحيى جعفر: ان الامتحانات ستشمل مواد علمية قانونية متنوعة ومنها قانون الاحوال الشخصية العراقي والقانون المدني وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية ومواضيع اخرى مهمة منها علم الحاسوب وطرق البحث واللغة العربية والعلاقات العامة .

يذكر ان هذه الامتحانات ستستمر للفترة من ٢٠١٥/٦/٢ ولغاية ٢٠١٥/٦/١٦ وستكون بادارة نخبة من الاساتذة والمختصين في المجال الاكاديمي والقضائي .

كادر قسم الرصافة السادسة يحقق تقدما في مجال الارشفة

بغداد / العدل والمجتمع

حقق قسم الرصافة السادسة التابع لدائرة الاصلاح العراقية، تقدما مهنيا في العمل بنظام الارشفة الالكترونية من خلال جدية ومهنية منتسبيه،

وقال مدير القسم علاء لفتة يونس، ان كادرا من اصحاب الخبرة حققوا نقلة نوعية في الاليات الادارية المتبعة، والمباشرة بالعمل وفق نظام الارشفة الالكترونية، معتبرا ان ما انجز سبقا مهنيا بنظام الارشفة الالكترونية.

واضاف، ان الكادر اجتهد في متابعة وإعادة تأهيل واعمار مبنى وحدة (البيانات والأرشفة الالكترونية) التي تتضمن مهامها تنظيم الفعاليات الادارية من ارشفة الاضابير الخاصة بالمنتسبين، وكتب الصادرة والواردة وقاعدة بيانات خاصة بالمنتسبين والنزلاء، ومكتبة لحفظ الاقراص المدمجة وأرشفة الوثائق المهمة.

واشار، ان الخبرة التي افرزتها التجارب دفعت الكادر الى وضع منظومة تداول مؤمنة لتلك الوثائق في وحدة البيانات والأرشفة الالكترونية المستحدثة، مبينا ان سرعة تنفيذ المهام جاءت من خلال متابعة المخاطبات والكشوفات واستحصال الموافقات الاصولية والتنسيق مع اقسام الاعمار والصيانة والمخازن وادارة الموارد البشرية في مقر الدائرة العامة لتجهيز وحدة البيانات بالاجهزة المكتبية والاثاث.

هذا وقد عكفت وزارة العدل على الانتقال الى نظام الارشفة الالكترونية في دوائرها العدلية بهدف القضاء على الروتين والحد من عمليات الفساد.

بهدف الارتقاء بمستوى الاداء الوظيفي والمؤسسي

وزارة العدل: قسم ادارة الجودة الشاملة ينظم ورشة عمل لممثلي الجودة

بغداد / العدل والمجتمع

نظم قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل، ورشة عمل لأعضاء الارتباط (ممثلي الجودة) في الدوائر العدلية التابعة للوزارة، لتفعيل خططه وبرامجه.

وقال مدير القسم السيد (تحسين علي موسى)، ان الادارة نظمت ورشة عمل خاصة بأعضاء الارتباط في الدوائر العدلية التابعة لوزارة العدل، لغرض تفعيل خطط وبرامج قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي.

واوضح، ان الورشة عرفت المشاركين على مفهوم ادارة الجودة الشاملة وآليات تطبيق هذا النظام واهم المتطلبات الواجب تهيئتها في دوائرهم وفقا لمعايير وبنود المواصفة القياسية الايزو (٩٠٠١:٢٠٠٨)، مبينا ان الورشة استمرت لمدة يومين وشهدت تفاعلا واضحا من قبل الاعضاء المشاركين.

واضاف، ان ادراة القسم وضعت برنامج عمل مشترك يتضمن عقد لقاءات دورية لممثلي الجودة للوقوف على اهم النتائج المستحصلة من عملية تطبيق هذا النظام لتحقيق الاهداف التي تطمح لها الوزارة في الارتقاء بمستوى الوظيفي والمؤسسي وتقديم افضل الخدمات للمواطنين وللجهات المستفيدة.

وذكر، ان تنظيم هذه الورشة واعداد البرامج الخاصة بالقسم جاءت بناءا على توجيهات ودعم السيد الوزير د. حيدر الزاملي وتاكيده على تطبيق معايير نظام الجودة الشاملة في الدوائر العدلية.

فرق النادي شاركت في عدة بطولات رياضية في بغداد والمحافظات

نادي شباب العدل الرياضي يحقق مركزاً متقدماً في المنافسات والبطولات

شاركت فرق نادي شباب العدل الرياضي بمنافسات وبطولات في بغداد والمحافظات حققت خلالها انجازات متقدمة في مختلف التخصصات الرياضية.

وقال رئيس الهيئة الإدارية للنادي السيد عبد الكريم فارس، ان فريق الكاراتيه شارك في بطولة العراق للمتقدمين، والتي أقيمت في محافظة كربلاء المقدسة للفترة من (٢٠-٢٠١٥/٢/٢١) وحقق فيها المركز الثالث، ، كما شارك الفريق في بطولة أندية العراق للشباب والناشئين/ والتي أقيمت في العاصمة بغداد للفترة من (١٧-٢٠١٥/٤/١٨)، وحقق فيها أيضا المركز الثالث.

وأضاف رئيس الهيئة الإدارية: وشارك فريق بناء الأجسام في بطولة أندية العراق للمتقدمين، والتي أقيمت في محافظة بابل للفترة من (١٦-٢٠١٥/٤/١٨)، وحقق فيها المركز الخامس، كما شارك فريق المصارعة في بطولة الحشد الشعبي والقوات الامنية، للفترة يوم واحد (٢٠١٥/٥/٢٠)، في منظمة بدر المركز الثقافي والاسلامي بمحافظة بغداد، وحقق الفريق فيها المركز الثالث.

وافاد رئيس الهيئة الإدارية: ان فريق التايكوندو شارك في بطولة دعم القوات المسلحة وابطال الحشد الشعبي، والتي اقامها نادي شباب العدل الرياضي على قاعة منتدى شباب القدس لفترة يوم واحد (٢٠١٥/٦/١٥)، كما يشارك فريق كرة القدم في بطولة اندية محافظة ديالى والمقامة حاليا في مدينة بعقوبة.

حوار مع نزيل

جرائم يرتب أحداثها القدر وأخرى يرسم مسارها الجهل بنتائج الافعال المتهورة

سجناء يسردون قصص أخطاء أدخلتهم في عالم الجريمة محصلتها الشعور بالندم

العدل والمجتمع
غزوان عمران

حالات كثيرة تلقي بظلالها على الواقع الاجتماعي، تكون فيها الصدفة او الحالة النفسية سببا في الانحدار الى عالم الجريمة، وقد يكون تواجد احد الاشخاص في المكان الخطأ كافيا لدخوله السجن في حال عدم وجود شهود يدلون بإفادات من شأنها ان تغير مسار التحقيق وترجح مسار العدالة.

قصص يرويها نزلاء أدينوا بجرائم يدعون ان القدر لعب لعبته في كتابة احداثها لتكون عبرة للاخرين في ان يبتعدوا عن الامور المحظورة، مهما كانت صغيرة لانها ستقود في محصلتها النهائية الى سوء العاقبة والندم الذي لا ينفع صاحبه بعد ان يقبع خلف اسوار السجون.

(العدل والمجتمع)، وعبر زاويتها (حوار مع نزيل)، اختارت حالتين مختلفتين من اجل ان تكون عبرة للقراء باتخاذ الحذر في التعامل مع الحالات المختلفة التي تعترض الاشخاص في حياتهم العامة، بما يساهم في عدم الوقوع فريسة لاخطاء قد تكلفهم قضاء سنوات عديدة خلف القضبان، او تكون سببا في نهاية حياتهم بشكل مأساوي.

الحالة الاولى، كانت الخلافات الشخصية، السبب في دخول افراد عائلة الشاب (ع، هـ) الى السجن بسبب ارتكابه لجريمة قتل، لحين النظر في طلب تمييز اطلاق سراحهم، فيما حكم (ع، هـ) بالسجن لمدة (١٥) عاما لذنب لم يرتكبوه.

ويروي والد الشاب (ع، هـ) فصول الجريمة بالقول، نحن عائلة معروفة في المنطقة التي نسكن فيها بالالتزام الديني والاخلاقي، والتعامل الاجتماعي مع الاهالي، الا ان ولدي (ع، هـ)، كان متزمتا في رأيه ونجم عن شخصيته الحدية في التعامل مع الاخرين ان ينشب شجار مع احد الاشخاص في منطقة مجاورة لنا بعد ان استقل بسكنه فيها منذ عام ٢٠١٣ وهو ذات التاريخ الذي نشب فيه الشجار، ما دفعنا ان ننقل عيشه معنا لتجنب الخلاف مع الشخص ذاته، اضافة الى اننا دفعناه ليترك عمله لكون الشخص الاخر يتواجد مع في ذات المكان، الا ان هذه التحوطات لم تحقق ما كنا نصبوا اليه، اذ قام ابني ونتيجة مشاحنات مع الشخص الاخر قام بقتل احد ابناء عشيرته، وكانت الجريمة بداية لنهايتنا اذا طالبت عشيرة المجني عليه بدخولنا انا وابنائي الثلاثة الى السجن من اجل منح (عطوة) للفصل العشائري، وقام شيخ عشيرتنا بتسليمنا الى الشرطة في اليوم الاخر لتنفيذ الجريمة، لكن الايام اخذت تجري ولم يتم الافراج عنا، لان المدعي لم يتنازل عن القضية لرغبته في الاقتصاص منا، وقد انتهى المطاف بابني ان يصدر بحقه حكم لمدة (١٥) عاما، كما ان المدعي لم يتنازل عن القضية، الا بعد ان تسلم المبلغ المالي للفصل العشائري، وجاء قرار بتمييز اطلاق سراحنا، على الرغم من اعتراف ابني بالجريمة التي ارتكبها وعلم الجهات القضائية بعدم مطلوبيتنا في هذه القضية وصدور الحكم عليه لهذه المدة الطويلة، وبرغم ذلك ما نزال محجوزوين في السجن وننتظر نهاية الحكم بتمييز اطلاق سراحنا، بدوره عبر (ع، هـ)، عن ندمه على هذه ارتكابه هذه الجريمة والتي دفع ثمنها سنوات عديدة من عمره سيقضيها في السجن، اضافة الى الاشكاليات الاخرى التي اوقع اهله فيها، والتي حرمته من حياته الطبيعية وتحول جراء تصرفاته غير المتزنة الى مجرم.

وفي قصة اخرى تكاد تكون اقرب الى الخيال منها الى الواقع يقول النزيل اسعد، من مواليد ١٩٨٠، بانه كان يعمل ضمن سلك الشرطة الاتحادية، وحياته الاسرية مستقرة جدا في ظل عائلته المكونة من طفلين، الا انه كان يعاني من مرض نفسي وراثي يتسبب له بفقدان الوعي، وفي احد الايام وهو متوجه لزيارة اقاربه في منطقة الطوبجي، اخذ معه احد جيرانه، وبحسب زعمه فقد خرج عدد من المسلحين في منطقة الاسكان وفتحوا النار عليهم هو وجاره ما ادى الى اصابته بطلق ناري في بطنه وقتل صديقه صاحب سيارة الاجرة، ما دفعه الى اللجوء الى السيطرة القريبة من مكان الحادث للابلاغ عن الجريمة وبعد وصوله الى مركز شرطة السلام والتي دونت افادته التي عرضت على القاضي والتي تأكد من خلالها بعدم وجود مسلحين في مكان الحادث واني من ارتكبت الجريمة، كما اكد نتائج كشف الدلالة ان اطلاق النار صدر من داخل السيارة وليس من مصدر خارجي، ولم يكن وقت ارتكاب الجريمة في ظهر ذلك اليوم أي من الشهود في موقع الحادث للادلاء بشهادتهم في هذه الجريمة، وبرغم انكاري لارتكاب لهذا الفعل، الا ان القاضي طلب تحويل القضية الى مكافحة الارهاب، ودفعني خوفي الى ان اعترف بـ(القتل) خوفا من انقل الى مكافحة الارهاب، وبعد تقديم ملفي الصحي وعلم القاضي بحالتي النفسية احالني قاضي الجنايات الى مستشفى الرشاد للتأكد من وضعي العقلي، واصبحت عقوبتي وفقا لاحكام المادة (٤٠٦) القتل غير العمد، وصدر الحكم بسجني لمدة (١٥) عاما، وانا الان اقضي حياتي في عذاب يتداخل فيه الاحساس بالندم مع عدم ادراكي باني من ارتكب هذا الفعل ام غيري، وهذه الحالة تسببت لي بكابة مفرطة، اضافة الى ذلك فاني فقدت حياتي الهانئة، والتي حرمتني من رؤية اطفالي لمدة تجاوزت العام، لان اهلي يخافون على الاطفال من رؤية والدهم وهو سجين، الامر الذي قد يتسبب بنكسة نفسية لهم قد تجرهم الى ذات المأساة.

بقلم المدير

مكننة عمل دائرة رعاية القاصرين

هند عبد جميغ

في إطار حرص دائرة رعاية القاصرين على مواكبة التطورات الحديثة وإدخال المكننة الالكترونية في كافة مجالاتها من خلال عملها الطموح الذي يسعى الى سرعة ودقة انجاز معاملات القاصرين وتحقيق أفضل نتيجة ممكنة ، فنتيجة لتضخم حجم الأعمال وتعدد الأنشطة الاستثمارية واعتماد نظام الكتروني قديم معمول به بلغة فوكس بيس تم إعداده في عام ١٩٨٩ لا يواكب حالات التطور ويتسم بالبطئ ولا يوجد توحيد في الجداول لجميع المحافظات حيث ان كل محافظة لها خزن مستقل بذاته ،عليه بادرت دائرة رعاية القاصرين بدءً بدراسة مشروع مكننة عمل دائرة رعاية القاصرين بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ والذي كان برئاسة السيد وزير العدل الدكتور (حيدر الزاملي) باعتباره مستشاراً مهنياً لهذه الوزارة آنذاك وجمعته مع موظفي هذه الوزارة من ذوي الاختصاص والخبرة لوضع الركائز التي ينبني عليها المشروع وفعلاً تم تحديد أهداف المشروع والمتمثلة بتأسيس نظام معلومات هوية أساسية للقاصر والوصية وصاحب التركة والحفاظ على معلومات دائرة رعاية القاصرين وكذلك إنشاء مركز بيانات بمواصفات عالية قادر على استيعاب العمليات المتوقعة إضافة الى تأسيس ربط النظام بين دائرة رعاية القاصرين في بغداد والمديريات في كافة أنحاء العراق وتدريب العاملين على هذا النظام

باشرت هذه الوزارة بإجراءات التعاقد مع شركة(المودة) للإنتاج والبث الإعلامي وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشروع وتدريب وتأهيل العاملين عليه وفقاً لما تم الاتفاق عليه مسبقاً وتمت المباشرة من قبل الكوادر الهندسية للشركة في مقر الوزارة باعتباره موقعاً لتنفيذ النظام أما المعاينة الميدانية فتكون في مديرية رعاية القاصرين في الرصافة للتعرف أولا على طبيعة عمل المديرية ووضع التطبيق العملي لإجراءاتنا المحاسبية لانجاز عمل إدارة أموال القاصرين إضافة الى أرشفة كامل أوليات وأضابير القاصرين

بلغت تكلفة هذا المشروع مبلغاً قدره (٦٩٣٥٧٦٧٠٠٠) ستة مليار وتسعمائة وخمسة وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعة وستون الف دينار عراقي باعتباره من مشاريع البنى التحتية وهو مشروع ضخم غاية في الأهمية رصد له المبلغ من ضمن الموازنة الاستثمارية

بقلم المدير

المعهد القضائي بين الأصالة و الرصانة

د. قيصر الربيعي

المعهد القضائي بين الأصالة و الرصانة

يعد المعهد القضائي العراقي صرحا مهما من صروح الدولة العراقية فهو المؤسسة التي أختصت ولازالت تختص باعداد وتأهيل القضاة ونواب الأدعاء العام ناهيك عن اختصاصه في تطوير الكوادر القانونية لمؤسسات ووزارات الدولة كافة

وما لايعرفه أغلب المعنيين بالشأن القانوني والقضائي هو ان هذا المعهد هو أقدم المعاهد القضائية العربية بوصفه ذا أستقلال مالي واداري ومن ثم فأنه يحق ان يوصف بـ(المعهد الرائد) على مستوى الوطن العربي ، فمنذ تأسيس هذا المعهد بموجب المادة الاولى من قانون المعهد القضائي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ أي مايقارب قبل الاربعين سنة الا عاما ، تخرج منه افضل رجالات القضاء العراقيين بل حتى من العرب .

وعلى الرغم من ما افرزته مرحلة مابعد سقوط النظام البائد من شطر للدوائر العدلية والحاق البعض منها بالسلطة القضائية الا ان المعهد القضائي قد بقي المفصل الذي يجمع مابين وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى ، ومنذ ذلك الحين نجد ان ماحققه المعهد القضائي من انجازات كان بتظافر جهود مجلس المعهد القضائي الذي يضم اعضاء من الجانبين و بدعم من وزراء العدل وقد عكس هذا الامر صورة رائعة للتلاحم المؤسساتي والذي يصح ان يكون نموذجا لتلاحم أطياف الشعب العراقي في الميادين شتى

ومن جانب أخر فان هذه المؤسسة قد حافظت على أصالتها وانتمائها كواحدة من أهم الدوائر العدلية التي تأتي على السن المعنيين بالذكر الحسن في المحافل كافة بمافيها المحافل الدولية.

وفي الوقت ذاته نجد ان هذا المعهد قد حافظ على رصانته في ظل تحديات خطيرة عصفت بالواقع العراقي بشكل عام ، بل انه اذا صح القول قد زاد من رصانته بعد ان اصبحت الشهادة التي يمنحها معادلة للدبلوم العالي في العلوم القضائية ، وبعد ان وضع برامج مدروسة لتطوير الكوادر القانونية في وزارات ومؤسسات الدولة كافة من خلال اقامة دورات يتضاعف عددها يوما بعد يوم . ان هذه الاصالة وتلك الرصانة ستبقيان بعون الله السمتين الابرز اللتين يتسم بهما المعهد القضائي على مر الزمن مادام بين ظهراني وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى رجال يتسابقون الى بناء مجد المعهد القضائي بتفاني واخلاص .

بقلم المدير

حقوق الانسان ليست حكرا للحكومات

قاسم حطاب

اهم ما نستخلصه من نصوص ميثاق الامم المتحدة ،ان حقوق الانسان في الدولة ليست من اختصاصات المطلقة للحكومات ٠

فالحكومات يمكنها ان تضع ما تشاء من قوانين الانتخابات وفقا لنظام الانتخاب بالقائمة او الانتخاب الفردي ولكن ليس من حقها تزوير اصوات الناخبين لفرض اشخاص ضد ارادة المواطنين ٠

ومن واجب السلطات المحافظة على الامن والقبض على المتهمين ولكن ليس من حقها اخذ اسرة المتهم الهارب كرهائن حتى يسلم نفسه للسلطات٠

ولسلطات التحقيق والاستجواب والسجون والمعتقلات ان تمارس اختصاصاتها وفق نظم التحقيق والاستجواب والحبس المقرر في القوانين واللوائح الوطنية ولكن لايجوز تعريض المتهمين او المحكوم عليهم للتعذيب او المعاملة القاسية او المهينة او الحاطة بالكرامة ٠

واذا كان القانون ينص على عقوبة الاعدام ،فلاباس من توقيع العقوبة بحكم قضائي تتوافر فيه الاشتراطات التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الانسان ،ولكن ليس من سلطة الحكومات ان تسلب حياة الافراد باساليب متعددة او باجراء محاكمات صورية غير عادلة او باستخدام الرصاص الحي خلال مظاهرات عادية ٠

وقد لاتستطيع الحكومة تنفيذ مستويات الحقوق الانسانية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بسبب قلة الموارد المالية ولكن لايجوز لهذه الحكومة ان تقدم خدماتها على اساس التمييز العنصري او الطائفي او العرقي بين المواطنين٠

ففي هذه النماذج الخمسة (على سبيل المثال) لاتعتبر مسائل حقوق الانسان وانتهاكاتها من الاختصاصات المطلقة للدولة فمسائل حقوق الانسان هي شركة بين الدولة والمواطن والمجتمع الدولي ومنظماته ٠

فهذه الشركة متمثلة في وزارتنا ودوائرنا العدلية التي تقدم خدماتها الى المواطن مباشرة وتسعى الى ان ترتقي بمستويات العطاء وبتطبيقات جديدة تقلل من الروتين الوظيفي للمعاملات المروجه فيها من خلال التطبيقات الالكترونية الحديثة وسعي الوزارة الى الوصول الى الحكومة الالكترونية وتحويل الورقي الى الكتروني خلال الاشهر القادمة في اغلب الدوائر العدلية ٠

اكد ان الوزارة والاعلام الوطني يخوضان حرب واحدة ضد الارهاب

وزير العدل يهنئ الاسرة الصحفية بمناسبة ذكرى تأسيس الصحافة العراقية

هنأ وزير العدل د. حيدر الزاملي، الاسرة الصحفية بمناسبة ذكرى الـ(١٤٦) لعيد الصحافة العراقية، مشيدا بالدور الكبير لـ(صاحبة الجلالة)، والمنجز الذي تحقق برفدها للتجربة الحكومية وتقويمها لمسيرتها بالكشف عن ملفات الفساد، وتكلل منجزها بتواجدها الفعال كاعلام حربي اسقط الدعاية المضللة الارهاب.

وقال السيد الوزير، واننا اذ نهنئ نقابة الصحفيين العراقيين مناسبة الذكرى ١٤٦ لعيد الصحافة العراقية، فأننا ندعو الصحفيين العراقيين باستكمال مسيرتهم الوطنية في الدفاع عن العراق، وهي مكملة لرسالة المقاتل الذي يدافع عن حياض الوطن بدمائه الطاهرة، مشيدا بدور الاعلام الحربي الذي شكل مصدا تكسرت عليه رهانات الاعداء باستخدام الحرب النفسية لكسر معنويات الشعب والقوات الامنية في حربها العادلة ضد الارهاب.

واضاف السيد الوزير: لابد لنا ان نكون داعمين للاعلام الوطني بترسيخ هذه التجربة الفريدة من نوعها، مبينا ان شهداء الصحافة عبدوا بدمائهم الطاهرة طريق الحقيقة للرأي العام فكانوا بذلك جنودا مجهولين لرفع راية العراق، في معارك تحرير الاراضي المغتصبة من براثن داعش الارهابي.

واشاد السيد الوزير بالجهود التي تبذلها نقابة الصحفيين العراقيين باحتضانها للمؤتمرات والندوات الاعلامية والتعبوية، ومواقفها الداعمة للدولة ومؤسساتها.

للارتقاء بالوضع الاجتماعي للقاصرين

دائرة رعاية القاصرين تحقق ارباحا كبيرة وتحاسب عشرات الاوصياء

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

كشفت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، عن نسبة الارباح التي حققتها خلال شهري اذار ونيسان الماضيين.

وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين (هند عبد جميغ): ان الدائرة حققت ارباحا بلغت (٢٠١٧٥١٧٨٤) مائتان وواحد مليون وسبعمائة وواحد وخمسون الف وسبعمائة واربعة وثمانون دينار خلال شهر آذار الماضي، في حين بلغت نسبة الارباح المتحققة خلال شهر نيسان الماضي (٣٢٥٩٧٨٦٣٩) ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة وثمانية وسبعون الف وستمائة وتسعة وثلاثون دينار، مشيرة ان مجموع ما تحقق من ارباح خلال الشهرين المذكورين بلغ (٥٢٧٧٣٠٤٢٣) خمسمائة وسبع وعشرون مليون وسبعمائة وثلاثون الف واربعمائة وثلاث وعشرون دينار.

واضافت، ان الاموال المقبوضة من حساب الدائنين بلغت (٥٢١٧٨٢٢٦٢٥) خمسة مليارات ومئتان وسبعة عشر مليون وثمانية مائة واثنان وعشرون الف وستمائة وخمسة وعشرون دينار خلال المدة المذكورة، موضحة ان الدائرة حسمت الكثير من الدعاوى من خلال متابعتها للحقوق القانونية للقاصرين، من ضمنها محاسبة (٢٠٧) وصيا، في حين بلغ عدد العقارات التي تديرها الدائرة (٤١٤) عقارا.

واوضحت، ان مديريات بغداد والمحافظات التابعة للدائرة، حققت انجازات على صعيد رعاية ومتابعة واستثمار اموال القاصرين بما يصب في مصلحة هذه الشريحة، مؤكدة ان الدائرة مستمرة بمتابعة الوضع الاجتماعي والمعيشي للقاصرين من خلال الزيارات الميدانية لوحدات البحث الاجتماعي.

جريدة الوقائع العراقية تصدر العددين (٤٣٦٦) و(٤٣٦٥)

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

صدرت جريدة الوقائع العراقية بالعددين (٤٣٦٦) و(٤٣٦٥)، ويتضمن العدد (٤٣٦٦) التعديل الاول لتعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠، تعليمات عمل اللجان الفرعية والمركزية لقانون تعويض ممتلكات المتضررين من قبل النظام المباد رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠. وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية مهند العتابي، ان العدد تضمن اصدار مرسوم جمهوري، ونشر تعليمات الحفاظ على الوثائق الخاصة بديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وبيان استحداث دائرة كاتب عدل في ناحية امرلي ضمن محافظة صلاح الدين. واضاف العتابي: كما نشر في هذا العدد من جريدة الوقائع بيان تشكيل محكمة تحقيق مختصة بالنظر في شكاوى الاطباء كافة ممن يتم الاعتداء او التهديد بالاعتداء عليهم جراء ممارسة مهامهم الطبية وبيان صادر عن وزارة المالية رقم (٣) لسنة ٢٠١٥، واعلان نية وزارة البلديات والاشغال العامة استحداث بلدية جديدة الشط من الصنف الرابع. فيما يتضمن العدد الاخر من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (٤٣٦٥)، قانون تصديق الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الاغاثة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥. وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية حسين العتابي، ان الاسباب الموجبة لتصديق هذه الاتفاقية جاءت لرغبة الحكومة في تعزيز وتنظيم التعاون مع الدول العربية في حالات الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة والحد من مخاطرها، من خلال تيسير عمليات الاغاثة وتذليل المعوقات والصعوبات التي قد تعترض وصول فرق الانقاذ ومواد الاغاثة الى ضحايا هذه الكوارث. واوضح العتابي: ان توصيات المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المنعقد في مدينة كوبي باليابان، اكدت على ضرورة تعزيز وتطوير الاستعداد للكوارث ووضع اليات اقليمية لتنسيق الخطط و و سا ئل الاتصال للتاكد من سرعة و فا علية الاستجابة للكوارث التي تتعدى القدرات الوطنية لمجابهتها من قبل الدول الاعضاء.

واضاف العتابي: ان هذا العدد من جريدة الوقائع يتضمن مرسوما جمهورية بتعيين فضيلة الشيخ (ستار جبار حلو)، متوليا على أوقاف طائفة الصابئة المندائية وممتلكاتها وادارة شؤونها والمحافظة على حقوقها، كما يتضمن إعلان تأسيس جمعية تعاونية لإسكان المعلمين في محافظة بغداد/ الكرخ.

ضمن الاجراءات الاحترازية لمواجهة الحالات الطارئة

ملاكات الدفاع المدني بسجن الحلة المركزي تقيم ممارسات تعبوية لاطفاء الحرائق

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

وجه مدير عام دائرة الإصلاح العراقية محمد الساعدي: بإقامة دورات مكثفة وفعاليات تعبوية لاطفاء الحرائق ومواجهة الحالات الاضطرارية التي قد تتعرض لها الاقسام الإصلاحية.

وأكد الساعدي: ان تنفيذ هذه الممارسات التعبوية جاءت بتوجيه من وزير العدل د. حيدر الزاملي، بغية تطوير العمل في إجراءات السلامة لتعزيز جاهزية فرق الدفاع المدني، والحرص على ان تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة حال حدوثها في السجون.

وأوضح الساعدي: ان التمرين التعبوي الذي نفذته ملاكات الدفاع المدني التابعة لسجن الحلة المركزي خلال شهر ايار، تضمن اطفاء حريق مفتعل واسعاف المصابين واجلائهم، مبينا ان هذا التمرين يأتي ضمن الاجراءات الاحترازية للابقاء على ملاكات الدفاع المدني على استعداد دائم لمواجهة الحالات الطارئة، اضافة الى تدريبهم على استعمال المعدات الحديثة ومنظومات الحرائق.

وافاد الساعدي: ان شعبة الدفاع المدني كثفت في الاونة الاخيرة من حملات التوعية والتثقيف لمنتسبي القسم من خلال توزيع ملصقات التوعية لتدعيم اجراءات السلامة في وحدات السجن الادارية والسجنية والترشيد في الطاقة الكهربائية وتجنب مخاطرها لتفادي وقوع الحرائق وتجنب أضرارها.

وافاد الساعدي: ان شعبة الدفاع المدني كثفت في الاونة الاخيرة من حملات التوعية والتثقيف لمنتسبي القسم من خلال توزيع ملصقات التوعية لتدعيم اجراءات السلامة في وحدات السجن الادارية والسجنية والترشيد في الطاقة الكهربائية وتجنب مخاطرها لتفادي وقوع الحرائق وتجنب أضرارها.

بهدف التعريف بطبيعة عملها في متابعة احوال النزلاء

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقيم دورة تثقيفية في سجن الناصرية المركزي

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

أعلنت دائرة الاصلاح العراقية: عن أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتعاون مع سجن الناصرية المركزي دورة تثقيفية وتعريفية بعملها المتعلق بمتابعة اوضاع النزلاء.

وذكرت الدائرة في بيان لها، ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تهدف من وراء تنظيم هذه الدورة تقديم المعلومات العامة عن عملها في مجالات الصحة ومساعدة العوائل المتعففة ودعم المشاريع الصغيرة وزيارة المودعين في السجون والمحتجزين وتقديم المساعدات للنازحين وتبادل الأسرى والمجالات الأخرى التي تقع ضمن اختصاصاتهم لموظفي ومنتسبي القسم.

وأضاف البيان: ان المحاضرة القاها مندوب في بعثة اللجنة الدولية للصليب الاحمر، هو (رؤوف الصيد) وتحدث المحاضر عن طبيعة عمل اللجنة الدولية من خلال زيارة السجون ومتابعة أحوال النزلاء في السجون، وفي ختام الدورة شكر المندوب إدارة السجن على كافة التسهيلات لإقامة مثل هكذا دورات.

ضمن خطتها الجديدة لحماية اقسامها السجنية

دائرة الاصلاح تكشف من اجراءاتها الامنية وتنسق مع قيادة عمليات بغداد

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

كثفت دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل، من اجراءاتها الامنية لحماية القواطع السجنية ومحيط الاسوار الخارجية.

وأكد مدير عام دائرة الاصلاح (محمد عبدالله الساعدي)، على اصدار اوامر وتعليمات وجهت الى اقسام الطوارئ والحراسات والشؤون الداخلية بتشديد اجراءات التفتيش في القواطع السجنية، مشيرا الى وجود تنسيق مع الجهات الامنية والاستخبارات لتأمين حماية شاملة لجميع الاقسام.

واضاف، ان الدائرة جهزت الاقسام الاصلاحية بكل احتياجاتها من منظومات المراقبة المتضمنة كاميرات حديثة، وأجهزة تشويش الاتصالات، والحواجز الكونكريتية وعوارض حديدية اضافة الى بناء ابراج مراقبة وخطوط اسناد.

من جهته قال مدير قسم الطوارئ في دائرة الاصلاح العراقية (قاسم مهدي محمد)، ان القسم اتخذ عدة تدابير امنية بالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد، لتأمين الحماية لمفارز التسفير ونقل النزلاء بين الاقسام الاصلاحية، مؤكدا تشكيل فصيل لمكافحة الشغب والحالات الطارئة في كافة الاقسام يعمل بالتنسيق مع قسم الشؤون الداخلية.

دائرة الاصلاح العراقية تحتفل بتخرج الدورة الاولى للتصاريح الامني

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

احتفلت دائرة الاصلاح العرقية التابعة لوزارة العدل، بتخرج الدورة الاولى للتصاريح الامنية، ضمن خطتها لتعزيز الجهد الامني والاستخباراتي في اقسام الدائرة.

وقالت دائرة الاصلاح العراقية، ان شعبة التصاريح الامنية في الدائرة، اختتمت الدورة الاولى لمنتسبيها، ضمن خطة اعدتها لتعزيز امنها، موضحة ان الدورة تضمنت دروسا في العمل الامني والاستخباراتي لتنمية قابليات منتسبي الشعبة.

واضافت، ان مهمة الشعبة تكمن في تعزيز الجهد الامني و الاستخباراتي في مراقبة سلوك المنتسبين ورصد الحالات المشبوهة داخل الدائرة، للحفاظ على امنها ومنع حالات الاختراق والتسويف.

واشارت، ان الدورة اقيمت برعاية السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، واختتمت بحفل حضره مدراء الاقسام وعدد من المسؤولين في الدائرة .

الدوائر العدلية الخدمية مستمرة بتطبيق برنامج مقابلات أسبوعي

العدل والمجتمع/ اعداد قسم الاعلام

اعلنت وزارة العدل ان الدوائر الخدمية التابعة لها مستمرة بتحديد مواعيد مقابلات للموظفين والمواطنين، بهدف إيجاد حلول للمشاكل التي تعوق انجاز المعاملات وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها.

وذكر اعلام الوزارة في بيان صادر عنه، ان المدراء العامون في دوائر الاصلاح والتسجيل العقاري والكتاب العدول، حددوا يوم الثلاثاء من كل أسبوع لإجراء مقابلات مع الموظفين والمواطنين، بهدف الاطلاع على مشاكلهم واستفساراتهم وأرائهم.

وقال البيان: ان السيد الوزير وجه المدراء العامين للدوائر العدلية الخدمية بتطبيق برنامج المقابلات، وفتح قنوات التواصل مع المواطنين والموظفين، مبينا إن إجراء مقابلات دورية بين المدراء والموظفين تساهم في تعزيز التنسيق والتكامل في انجاز الأعمال الموكلة أليهم.

يشار إلى أن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، كان قد وجه مؤخرا بتوزيع صناديق خاصة بشكاوى الموظفين، بهدف التعرف على أدق التفاصيل المتعلقة بعمل الوزارة، ورفع المعاناة عن الموظفين في حال تعرضوا إلى الحيف والظلم من مرؤوسيهم، وهذه الإجراءات من شأنها العمل على تطبيق سياقات العدالة الوظيفية.

استثنى الارهابيين والمدانيين بقضايا تمس امن الدولة

وزير العدل . .مجلس الوزراء يصوت على مشروع قانون العفوالعام وسيرسله الى مجلس النواب للتصويت عليه

العدل والمجتمع / قسم الاعلام

صوت مجلس الوزراء في جلسته اليوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٥/٦/١٦على مشروع قانون العفو العام وارساله الى مجلس النواب للتصويت عليه ...

وقال وزير العدل د.حيدرالزاملي ..ان قانون العفو العام كلف باعداده مجلس القضاء الاعلى وتولى تدقيقه مجلس شورى الدولة في وزارة العدل حيث ابدى مجلس شورى الدولة بعض المقترحات على فقراته للخروج بصياغة قانونية رصينة ..

واكد السيد الوزير ..ان مجلس الوزراء حرص على الاخذ بنظر الاعتبار للملاحظات التي ابداها مجلس شورى الدولة بصيغته النهائية التي ترسل الى مجلس النواب للتصويت عليه ..

واشارالسيدالوزير ..ان قانون العفو العام بصيغته الحالية يستثني المشمولين بقانون مكافحة الارهاب ومن يدان بالمساس بامن الدولة واختلاس اموال الدولة وجرائم حيازة واستخدام الاسلحة الكاتمة ومواد اخرى لاتسمح بنفاذ الارهابيين والمجرمين من فقرات القانون ..

وبين السيد الوزير ..على اطلاق سراح المشمولين بالقرار بشكل مباشر دون النظر الى المدة التي قضاها من محكوميته في السجن مشيدا بدور رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي مدحت المحمود ومجلس القضاء الاعلى في صياغة واعداد القانون وتعاطي مجلس الوزراء مع القرارات المهمة والتي تصب في مصلحة الدولة ..

يذكر ان وزير العدل د. حيدرالزاملي قد تبادل الزيارات والمباحثات مع رئيس مجلس القضاء الاعلى للتعاون في حسم القضايا المشتركة وابرزها تنفيذ احكام الاعدام وقانون العفو العام ...

أشاد بالروح المعنوية والمواقف الوطنية لأبناء الحشد الشعبي

د. حيدر الزاملي يستقبل وفدا من قوات وعد الله المشرف على بعض قواطع العمليات في سامراء

بغداد / العدل والمجتمع

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي في مكتبه الرسمي في مقر الوزارة وفدا من الحشد الشعبي برئاسة المشرف العام على قوات وعد الله الشيخ سامي المسعودي وامر اللواء ابو اكبر الخالدي وبحث الجانبان الوضع الأمني في القواطع التي يشرف عليها اللواء في مدينة سامراء.

وقال وزير العدل: أن وزارة العدل تحرص على دعم أبناء القوات المسلحة والحشد الشعبي المنضوي تحت تنظيماته قوات وعد الله.

واشاد السيد الوزير: بالمعنويات العالية والروح الوطنية التي لمسها أثناء زيارته الميدانية إلى قواطع العمليات في سامراء واصرارهم على تطهير أرض العراق من براثن داعش الإرهابي وحماية مرقد الامامين العسكريين من أي اعتداء محتمل من قبل الزمر الارهابية الجبانة.

واستعرض الوفد: أهم المرتكزات التي تعزز من ديمومة الزخم المعنوي للمجاهدين مؤكدين على ضرورة استمرار الزيارت الميدانية من قبل المسؤولين في الدولة لما تحمله من دوافع معنوية في أرض المعركة.

وأثنى الوفد على الزيارة الأخيرة التي أجراها وزير العدل وحرصه على تقديم الدعم لأبناء الحشد الشعبي.

خلال تفقده رعاياه المودعين

القنصل الليبي يشيد بمهنية المشرفين على سجن التاجي المركزي

بغداد / العدل والمجتمع

استقبل مدير سجن التاجي المركزي التابع لدائرة الاصلاح العراقية، وفد الملحقية الليبية في بغداد برئاسة القنصل الليبي (حامد صالح انبيه)، لتفقد رعاياه من النزلاء الليبيين المودعين في السجن.

وقال مدير القسم (باسم كطوف عبعوب)، ان وفدا من الملحقية الليبية في بغداد برئاسة القنصل (حامد صالح انبيه) والمستشار القانوني في الملحقية، زار سجن التاجي المركزي، للإطلاع على اوضاع رعاياه من المودعين في السجن.

واضاف، ان القنصل التقى خلال الزيارة بالنزلاء الليبيين المودعين واستمع اليهم للتعرف على وأوضاعهم القانونية والانسانية وطبيعة التعامل معهم والخدمات المتوفرة لهم، موضحا ان ادارة القسم ترحب بكل مساعي التواصل الانسانية والحكومية وغيرها حسب الضوابط القانونية والموافقات الاصولية.

من جهته، اشاد القنصل بمهنية وشفافية المشرفين على تلك السجون، لافتا الى اهمية ترسيخ الروابط الاخوية بين الشعبين الليبي والعراقي كون العدو الارهابي المتطرف هو عدو مشترك للشعبين.

خلال زيارته الى دائرة الاصلاح العراقية

مدير قسم حقوق الانسان يبحث ملفات العفو العام وعمليات نقل وتسفير النزلاء

العدل والمجتمع / قسم الاعلام

بحث مدير قسم حقوق الانسان في وزارة العدل قاسم الحطاب مع مدير عام دائرة الاصلاح العراقية محمد الساعدي، عدد من الملفات المتعلقة بالنزلاء والعفو العام ومتابعة سير عمليات نقل وتسفير النزلاء الى المحاكم.

واكد الحطاب خلال الزيارة التي اجرها الى دائرة الاصلاح العراقية، ان هناك جهود كبيرة تبذل خلال زيارات ذوي النزلاء المتواجدين في سجون الوزارة تعكس توجه الادارة في فتح الباب للمواطنين طيلة ايام الاسبوع وللموظفين والمنتسبين يومي الثلاثاء والخميس.

واضاف الحطاب: انه تم مناقشة العديد من الامور المتعلقة بحقوق الانسان في دائرة الاصلاح العراقية بعد اكمال المقابلات وكان اهمها، ملف العفو الخاص واخر المستجدات في الاحصائيات الاخيرة المرفوعة بقوائم النزلاء المشمولين بهذا القرار.

واشار الحطاب الى ان اللقاء تضمن التباحث في ملف نقل وتسفير النزلاء، والتنسيق مع الجهات القضائية والأمنية في توفير الجهد الجوي لهذه العملية، اضافة الى مناقشة اوضاع النزلاء في بعض الاقسام الاصلاحية ومعالجة مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم.

بحضور موظفي الرسوم العدلية في بغداد والمحافظات

دائرة الكتاب العدول تعقد ندوة لتوضيح القانون وتفصيلاته

العدل والمجتمع / قسم الاعلام

عقدت دائرة الكتاب العدول التابعة لوزارة العدل، ندوة تعريفية عن زيادة الرسوم العدلية، بإشراف مدير عام الدائرة السيد (حسين الطائي)، لتسليط الضوء على مضمون قانون الرسوم العدلية وآلية استيفائها.

وقال مدير عام الدائرة، ان الهدف من الندوة هو توضيح القانون وتفصيلاته لموظفي الرسوم في بغداد والمحافظات، بما يتعلق بدقة الاحتساب وامتصاص ردود فعل المواطن، نافيا ان تكون الرسوم المستوفاة في الدوائر العدلية لها دخل في زيادة رواتب موظفي الوزارة كون ايرادات الرسوم تذهب الى خزينة الدولة.

واضاف، ان قانون الرسوم العدلية حظى بدراسة مستفيضة شاركت فيها دوائر مهمة في وزارة العدل منها مجلس شورى الدولة ومجلس القضاء ورؤساء الدوائر ولمدة استغرقت سبع سنوات، تم بعدها رفعه الى مجلس الوزارة والموافقة عليه، ليصبح قانونا نافذا بعد اقراره في مجلس النواب.

وأشار، ان هذا القانون من شأنه رفع ايرادات الدولة والمستوى الاقتصادي وخلق حالة توازن بين الرسوم والخدمات ألمقدمة، مؤكدا ان القانون تم العمل به بداية الشهر السادس من عام ٢٠١٥.

العيادة القانونية

مصطلحات قانونية

الجناية: وهي الجريمة المعاقب عليها بإحدى العقوبات الآتية:-
أ- الاعدام.
ب- السجن المؤبد.
ت- السجن أكثر من خمس الى خمس عشر سنة. م (٢٥ من قانون العقوبات العراقي).
الجنحة: وهي الجريمة المعاقب عليها باحدى العقوبتين:-
أ- الحبس الشديد او البسيط من ثلاث اشهر الى خمس سنوات.
ب- الغرامة (قانون العقوبات م٢٦)
المخالفة: ويقصد بها الجريمة المعاقب عليها:-
١- حبس بسيط (٢٤ ساعة الى ٣ أشهر).
٢- غرامة لا يزيد مقدارها عن الحد المحدد لغرامة الجنحة) م(٢٧ قانون العقوبات).
جريمة القتل: وهي الاعتداء الذي يقع على حياة الغير والذي يترتب عليه وفاته، بمعنى آخر هي جريمة تقع باعتداء على حق المجني عليه في الحياة، لذلك يفترض ثبوت حياته وقت ارتكابها، اذ لو انتفت على المجني عليه صفة الحياة، ما تحقق الاعتداء الذي يحرمه القانون، وللقتل ركنه المعنوي (القصد الجنائي) اذا كانت الجريمة عمدي

كيفية الطعن بقرارات فرض العقوبة

يغيب عن بال العديد من الموظفين الآلية التي يمكنهم من خلالها الطعن بقرارات العقوبة المفروضة بحقهم ووفقا للقانون،

وبغض النظر عن خبرة الموظفين في الاجراءات الادارية، لكن غالبا ما تكون العقوبة سببا لارتباك الموظف المعاقب وفق القانون، وجراء هذا الارتباك، قد تغيب عنه الكيفية التي يتمكن من خلالها الطعن بقرار العقوبة نتيجة عدم معرفته بالآلية الصحيحة لنقص الثقافة القانونية لديه، او ان الموظفين الذي يعملون معه في الدائرة ذاتها، لم يتعرض احدهم الى عقوبة مشابهة، لذا من الضروري الاطلاع على ما جاء في مواد قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل، وخصوصا المادة ١٥التي جاء فيها: يختص المجلس (مجلس الانضباط العام) بما يأتي:

أولا: النظر في الاعتراضات على قرارات فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون بعد التظلم منها وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة (ثانيا) من هذه المادة، وله ان يقرر المصادقة على القرار أو تخفيض العقوبة أو الغائها.

ثانيا: يشترط قبل تقديم الطعن لدى مجلس الانضباط العام على القرار الصادر بفرض العقوبة التظلم من القرار لدى الجهة التي أصدرته، وذلك خلال ثلاثون يوماً من تأريخ تبليغ الموظف بقرار فرض العقوبة وعلى الجهة المذكورة البت بهذا التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تأريخ تقديمه وعند عدم البت فيه رغم انتهاء هذه المدة يعد ذلك رفضاً للتظلم.

ثالثا: يشترط أن يقدم الطعن لدى مجلس الانضباط العام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تأريخ تبليغ الموظف برفض التظلم حقيقة أو حكماً.

رابعا:

أ- يعد القرار غير المطعون فيه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرتين (ثانيا) و(ثالثا) من هذه المادة باتا.

ب- يجوز الطعن بقرار مجلس الانضباط العام لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ به أو اعتباره مبلغا، ويكون قرار الهيئة العامة الصادر بنتيجة الطعن باتا وملزما.

خامسا: يراعي مجلس الانضباط العام عند النظر في الطعن أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية وبما يتلاءم وأحكام هذا القانون وتكون جلساته سرية.

سادسا: تمارس الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة اختصاصات محكمة التمييز المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية عند النظر في الطعن المقدم في قرارات مجلس الانضباط العام وبما يتلائم وأحكام هذا القانون.

حقوق الموظفين في التمتع بالإجازة وفق قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل

من الحقوق التي يتمتع بها الموظف وفق قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠المعدل، هي الاجازات، فكما على الموظف واجبات له حقوق ايضا، ينبغي عليه معرفتها جيدا.

وتناولت المادة (٤٣) من القانون المذكور موضوع منح الموظف الاجازات الاعتيادية براتب وبدون راتب، كما تطرقت الى كل اجازات الحمل سواء ما قبل الوضع او بعده فضلا عن اجازة العدة الشرعية بالنسبة للموظفات.

وقد جاء في المادةاعلاه، ان الموظف يستحق اجازة اعتيادية براتب تام بمعدل يوم واحد عن كل عشر ايام، كما تمنح الاجازة بطلب تحريري توضع فيه مبررات طلب الإجازة، ويجوز تراكم الاجازات لمدة (١٨٠) يوما على ان لا يمنح الموظف اكثر من (١٢٠) يوما براتب تام في كل مرة. اما اذا كان للموظف رصيد متراكم من الاجازات الاعتيادية براتب تام ويرغب بالتمتع بإجازة ثانية لمدة (١٢٠) يوما اخرى فبالإمكان منحه تلك الاجازة وفقا لمبررات طلب منحها. وفي حالة اذا قل الرصيد المتراكم من (١٢٠) يوما فبالإمكان منحه اجازة اعتيادية براتب تام بمقدار الرصيد المتراكم.

ويشار الى ان الفقرة (٤) من المادة (٤٣) تم تعديلها بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٤١٨) لسنة ١٩٨٧، والذي خول الوزير المختص صلاحية منح الموظف اجازة اعتيادية بدون راتب لمدة لا تزيد على السنتين.

وعالجت المادة اعلاه وضع الموظفة الارملة، اذ اضيفت الفقرة (٧) الى نص المادة (٤٣) بموجب تعديل قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ وعلى ضوئها تستحق الموظفة الارملة في حال وفاة زوجها اثناء خدمتها اجازة عدة شرعية مدتها (١٣٠) يوما براتب تام. كما تطرقت المادة المذكور في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠المعدل الى وضع الموظفة الحامل، فتطرقت الفقرة (٦) الى

إجازة الحامل قبل الوضع وبعده، اذ تبلغ مدة الاجازة (٧٢) يوما، (٢١) يوما قبل الوضع، و(٥١) يوما بعد الوضع.

وهذه الاجازة تمنح في ضوء التقارير الطبية التي تحدد التاريخ التقريبي لولادة الموظفة الحامل، واذا ما منحت الموظفة الحامل تلك الاجازة وتمتعت بإجازة ما قبل الوضع وحدثت الولادة قبل اكمال مدة (٢١) يوما، فقد عالج القانون هذه الحالة، اذ يتم اعتبار الإجازة الاولى (٢١) يوما منتهية وتباشر بعدها بالاجازة الثانية على ان يحدد تاريخ الولادة بالتاريخ المحدد ببيان الولادة الرسمي لأغراض تحديد الانتقال الى التمتع بالاجازة الثانية. يتبادر الى اذهان الموظفات سؤال عن عن تكرار حالات الولادة، وهل بالإمكان التمتع بهذه الإجازات،

فأجاب القانون ان بالامكان ولغاية ثلاث ولادات متعاقبة التمتع بالاجازة.

العدل والمجتمع
Justice & Society
شهرية صادرة عن وزارة العدل
العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

العدد (4)
السنة الاولى
الاربعاء (1)تموز 2015
صفحة
8
WWW.moj..gov.iq

المشرف العام
د حيدر الزاملي
رئيس مجلس الادارة
حيدر السعدي
رئيس التحرير
غزوان عمران

السلطة الرابعة

غزوان عمران

في عيد صاحبة الجلالة الـ(١٤٦)

تواجه الصحف المحلية وهي تحتفل هذه الأيام بعيدها الـ(١٤٦) تهديدا حقيقياً بإغلاق المتبقي منها وهي معدودة على الأصابع، هذه الحالة المأساوية، بات الصحفي فيها والذي يلعب دوما دور المنقذ إلى غريق يستغيث لإنقاذه من خطر فقدانه لعمله ودوره في توجيه الرأي العام ضد المظاهر السلبية.

الأزمة المالية لعبت دورا بارزا في تهاوي عدد من الصحف بسبب نفاد التخصيص المالي المحدد لها، اضافة الى غياب دور الدولة الداعم للصحف المستقلة والحزبية من اجل الإبقاء على المنابر الإعلامية الحرة، والحيلولة دون تحولها إلى أبواق تنطق بما تريدها الجهات الممولة لها، لان الصحافة لعبت دورا هاما في دعم الاعلام الحكومي بالترويج لنشاطاته ونشر اخباره والتي تتوافر فيها مواصفات تختلف عن غيرها من وسائل الاعلام الاخرى، سواء كانت التلفزيونية منها او الالكترونية، ويتطلب الابقاء على استمراريتها توفير دعم الدولة حصرا من اجل الابقاء على الصحافة الوطنية والمستقلة.

وفيما يتوالى اغلاق الصحف اليومية والتي تأخذ على عاتقها عمل (الادعاء العام)، ممثلا عن الشعب ووعاءا يحمله همومه ومشاكله الى المسؤولين، تشهد الصحافة الغربية رواجا كبيرا دفع اغلب المؤسسات القائمة عليها الى زيادة صفحاتها، واصدار طبعات مسائية تواكب الاحداث المختلفة اولا بأول، على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساهم بزيادة اعداد الفضائيات والمواقع الاخبارية الكترونية، الا انها لم تغني عن المساهمة الفعالة للصحف والتي بات تحتل الصدارة بين وسائل الاعلام الاخرى.

ويبدو ان أهم ما يواجه الصحف ووسائل الاعلام المحلية انها لم تتحول الى مؤسسات راسخة بل ان معظمها مشاريع نفعية تنتهي بنهاية اموال او رغبات مالكها، ولنا في موجة صدور عشرات الصحف بعد عام ٢٠٠٣ دليل فقد بلغت نحو مائتي صحيفة ثم اصبحت اثرا بعد عين بعد النصف الاول في نهاية العام نفسه، ولم يستطع الصمود في ظل تلك الظروف والتحولات السياسية الا عدد قليل جدا منها. وساهمت الازمة المالية في البلاد بايقاف الدعم المالي المقدم من بعض الشخصيات الممولة لها، ناهيكم عن ضعف الاقبال على الصحف الورقية بسبب تراجع المضمون لأسباب عديدة من بينها المنافسة الشديدة من المواقع الالكترونية والفضائيات وعوامل اخرى عديدة لايتسع المجال لذكرها، ولايبدو من حل قريب ودائم دون وجود حزمة قوانين وبيئة ضامنة للعمل الصحفي.

وسعت نقابة الصحفيين العراقيين ايجاد حلول لازمة اغلاق الصحف من خلال عقد اجتماعات مع اداراتها الا انها لم تخلص الى نتائج حقيقية تساهم بايجاد الدعم اللازم للمؤسسات الصحفية، ومن اللافت ان الفترات السابقة التي مرت على الصحافة، ما بعد العام ٢٠٠٣، لم تتسبب باغلاق الصحف ذات الشعبية الواسعة، الا ان تأثير الازمة المالية وضع الصحف اليومية في مهب الريح، لان اغلب الجهات الداعمة لها باتت تضغط مستوى انفاقها المالي، كما ان غياب الجهد التنظيمي وجه ضربة قاصمة الى العديد من الصحف المحلية المقروءة وتسبب بتوقفها عن الصدور.

ودورنا كاعلام حكومي يفرض علينا ان نتضامن مع (صاحبة الجلالة)، التي قدمت الكثير لدعم التجربة السياسية والمؤسسات الرسمية الممثلة لها، من خلال نشرها للاخبار والنشاطات المختلفة بالكلمة والصورة، وفاءا منا لمن دعم مسيرة الوزارة وساهم بترسيخ تجربتها المهنية خلال الفترة السابقة والتي واجهت خلالها الوزارة هجمة شرسة تمثلت باستهداف الارهاب للوزارة، اضافة الى دور الاعلام المعادي.

الموازنة العامة ودورها في وضع الاستراتيجية الاقتصادية للدولة

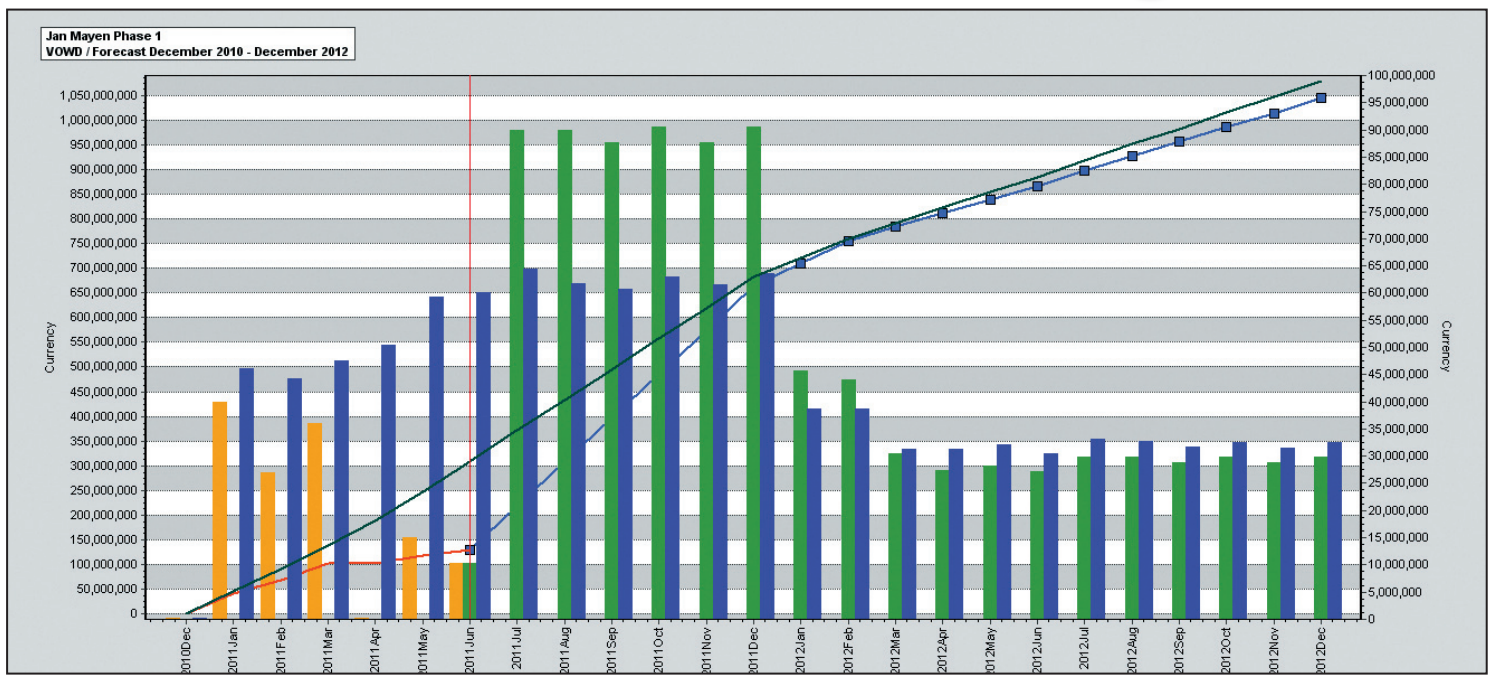

عبد الكريم فارس عبد الامير
مدير عام الدائرة الادارية والمالية

خامسا:

الموازنة التعاقدية:Accrual Budget

ظهرت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزلندية في عام ١٩٩٦،وهي محاولة إعادة تشكيل الموازنة العامة على إنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، حيث تقوم الحكومة مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع من قطاع عام وقطاع خاص، والغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك المشاريع الأهداف والسياسات المخططة لها).

ومن مزايا الموازنة التعاقدية :-

١-ساعدت في تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية .

٢-عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية الخماسية للدولة .

٣-ساعدت في تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة وفاعلية وبشكل اقتصادي .

٤-أدت الى توصيل المخرجات المتوخاة الى المواطنين وعملت على ضبط وترشيد الإنفاق العام للدولة.

وبذلك تهدف الموازنة التعاقدية الى تحويل العلاقة بين الحكومة وأجهزتها التنفيذية الى علاقة تجارية قائمة على البيع والشراء بدلا عن علاقة التمويل النقدي، وذلك عن طريق إعلان الخدمات على شكل مناقصات عامة تتنافس الأجهزة الحكومية ومؤسساتها العامة من القطاع الخاص للفوز بعقود تعطيها حق التنفيذ لهذه الخدمات على أساس سعر محدد في العقد، وبهذه الآلية سوف ترتفع روح المنافسة، وتترفع مستوى الخدمات، وتقليل التكاليف للفوز بالعقود او المناقصات المطروحة، وأكيدا الرابح الأكبر هو الوطن والمواطن وسرعة تقديم الخدمات وجودتها، وكذلك تساهم في التقليل من هدر المال العام، وتساعد في تخفيض نسبة العجز وتحقق فائض اكبر.

ومما نود توضيحه مما سبق من أنواع الموازنات مايلي، ان ظهور اي مدخل جديد للموازنة العامة لن يلغي المدخل الذي سبقه واما يعتمد الى تطويره، وبتالي فان عرضنا السابق للمداخل أو أنواع الموازنات (أساليب إعدادها) يمثل التطورات التي حدثت على الموازنة العام للدولة .

١-اي مدخل او اسلوب من المذكوره في اعلاه في اي بلد، يجب ان يتلاءم مع درجة تطور الإدارة المالية في هذا البلد، لذلك فقد يكون تطبيق موازنة البنود اكثر مناسبة من تطبيق الموازنة الصفرية في بعض الدول النامية، كون ان الإدارات المالية الحكومية فيها غير متطورة، وبالتالي غير قادرة على تطبيق الموازنة الحديثة من ناحية الإعداد والتنفيذ والرقابة .

٢-أن تطوير الموازنة العامة، يجب أن يكون تدريجي، وان يتم تهيئة الظروف والوسائل والإمكانيات، كتدريب العاملين قبل البدء بتطوير إعداد الموازنة.

ولتوضيح الاجراء مقارنة بين المداخل الحديثة وبشكل مختصر(تقارن بين الاساليب او المداخل) (Blue woadridge،١٩٨٢:٣٩) .

شكل رقم (١)

مداخل الموازنة

اهداف الموازنة(الاهداف الرئيسة للموازنة)

التركيز الأساسي للموازنة

١-موازنة البنود(التقليدية) lineitembudgetofconventional) (budget

١-الرقابة.

٢-التوصيل.

٣-تظهر مقدار مصادر الإيرادات التي تستخدم ومقدار وانواع النفقات التي خصصت للوحدات الحكومية.

١-تركز على المدخلات.

٢-موازنة البرامج الأداء programming and) (Performance budget

١-العقد

٢-برامج تلتزم الحكومة بانجازها وبالتالي تمكن المواطنين من تقييم كفاءة الحكومة في انجاز ما التزمت بتقديمه من السلع والخدمات

٣-التنظيم

٤-توفر معلومات تمكن المديرين من تطوير كفاءة التنظيمات التي يديرونها

٥-التوصيل

٦-تظهر أسس التقديرات

٧-توفر معلومات عن السلع والخدمات التي تقدم

١-الكفاءة

٢-المخرجات

٣-حجم العمل الذي يبذل

٤-السلع والخدمات التي قدمت

٥-حجم برامج التي نفذت

٣-نظام التخطيط ، البرمجة،الموازنة -((ppbs planning-programming budget system .

- التخطيط:

تظهر الأهداف والأغراض التي تسعى لتحقيقها.

- السياسات:

تسمح بالاختيار بين الأهداف المختلفة وكذلك بين الوسائل المختلفة للوصول الى تلك الأهداف.

- التوصيل:

تظهر الغرض من الإنفاق وسياسات وأولويات الحكومة.

- العقد:

تسمح للمواطنين رؤية الأهداف التي تحققت.

- التأثر

- قياس الفاعلية

٤ – الموازنة ذات الاساس الصفري zero based budget

- السياسات:

تسمح للخيار بين المستويات المختلفة للمخرجات وما تتطلبه تلك المستويات من مدخلات.

- المخرجات.

- السلع والخدمات.

- المدخلات.

- التكاليف.

- التأثير أحيانا.

٥ الموازنة التعاقدية Accrual budget

تحويل العلاقة بين الحكومة وأجهزتها التنفيذية من علاقة تمويل نقدية الى علاقة تجارية قائمة على المنفعة بين الطرفين – المخرجات.

- الكفاءة والفاعلية والاقتصاد.

- ترشيد الانفاق.

شكل رقم (٢)

انواع الموازنات العامة

انواع الموازنات العامة التقليدية الحديثة

الموازنة التقلدية الموازنة القيود

موازنة الاداء وموازنة البرامج والاداء موازنة البرامج موازنة التخطيط والبرمجة الموازنة الصفرية

الموازنة التعاقدية

الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة

الموازنات الحديثة

ذوي الدخل المحدود اكثر المتضررين

مائدة رمضان ترفع اسعار المواد الغذائية

العدل والمجتمع / غزوان عمران

تتبع العوائل البغدادية عادات وتقاليد خاصة خلال شهر رمضان، وهي ضاربة في القدم ويكون فيها للمائدة الرمضان الحصة الاكبر في الانفاق المنزلي، الامر الذي يتسبب بارتفاع موسمي لاسعار المواد الغذائية في سوق الجملة.

خبراء اقتصاديون اكدوا في احاديث لـ(العدل والمجتمع)، اهمية اتباع اسلوب شراء السلع والمواد الغذائية حسب حجم الاحتياج او الاستهلاك الاسبوعي للحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك، والتي تستغل من بعض التجار لتحقيق اكبر قدر من الارباح على حساب المواطن.

وقال الخبير الاقتصادي، كريم شريف، ان العوائل الميسورة تقوم بشراء المواد الغذائية الجافة بكميات كبيرة، الامر الذي يدفع التجار الى رفع اسعارها بشكل مضاعف، وهذه الحالة تؤثر على المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وتتسبب بنفاذ مدخراتهم على شراء المواد الغذائية الاساسية.

ودعا شريف العوائل البغدادية الى ان تتبع اسلوب شراء تدريجي للمواد الغذائية، وهذه الحالة تحقق لهم وفرة في الخزين، ولا تؤثر على قدرتهم الشرائية، كما انها تحد من عملية رفع اسعارها في السوق المحلية، مبينا ان الحل الوحيد لهذه الظاهرة يتم من خلال تدخل الحكومة بفرض تسعيرة للسلع والمواد الغذائية، وايجاد منافذ لبيعها باسعار مدعومة تحد من استغلال التجار.

واشار الخبير الاقتصادي الى ان غياب التخطيط الاقتصادي في توفير متطلبات المعيشة هو السبب المباشر في توجه اغلب العوائل للتبضع خلال فترة محددة وهي الايام العشرة التي تسبق حلول شهر رمضان المبارك، الامر الذي يدفع تجار الجملة الى رفع الاسعار بسبب الاقبال الكبير على الشراء المواد الغذائية.

واوضح كريم شريف، ان هناك خطأ اخر يرتكبه المواطن في التبضع يتسبب بارتفاع اسعار الملابس خلال الفترة التي تسبق عيد الفطر المبارك، اذ تقبل العوائل على شراء كسوة العيد، كاحد التقاليد المتبعة لادخال الفرح الى قلوب الاطفال، والتي تتسبب بارتفاع اسعارها بشكل كبير.

حرب المعلومات تسخر الجاسوسية الرقمية لمراقبة نشاطات مستخدمي الانترنت

العدل والمجتمع / مهدي العامري

تستغل الشركات المصنعة للبرامج الالكترونية امكانية الولوج الى الحواسيب واجهزة الاتصال الذكية، لمراقبة نشاطات مستخدمي هذه الشركات، بحسب ما اعلنت عنه صحف امريكية.

وعدت دول العالم ان هذه الخطوة خرق لحقوق المشتركين في شبكات الانترنت وتجاوز لمواثيق الخصوصية والسرية الواجب اعتمادها ضمن الشركات العالمية التي تدير مؤسسات الشبكات العنكبوتية.

ويبدو ان استحواذ الولايات المتحدة على اغلب شركات الانترنت، يضع الحكومة امام مهمة الحفاظ على الامن الوطني من الاختراق والتجسس على الملفات ذات السرية العالية، لانها تعرض امن البلاد للخطر المحدق. وتسمح امكانية الولوج الى الحواسيب المرتبطة بشبكة الانترنت تشغيلها عن بعد والوصول الى جميع ملفاتها، ما يتيح لاي من كشف الملفات الخاصة التي يحتفظ بها السياسيين على حواسيبهم الشخصية والتجسس عليها، وهذه الثغرة ستكشف سياسة بلدان باكملها، ما يستدعي اتخاذ تدابير احترازية للاحتفاظ بسرية معلوماتها.

بدوره اكد الاعلامي يوسف المحمداوي: بانه لا يجوز لاي دولة ان تتنصت على دولة اخرى او ان تقوم بمراقبة شعوبها ومعلوماتها المؤسساتية، وهذا الاسلوب هو جزء من عمل الجاسوسية، والتي تعتبر جريمة تعاقب عليها جميع دول العالم باشد العقوبات باعتبارها خرق للمواثيق الدولية للسرية الشخصية. واضاف المحمداوي في حديثه لـ(العدل والمجتمع): ان الدول الغربية تتخذ اجراءات شديدة الوطأة لمراقبة جميع الاشخاص خوفا من تعرض امنها القومي الى الخطر، واحيانا يمتد ذلك ليشمل حتى طريقة الاعتقال على الرغم من تشدقهم بحقوق الانسان وضرورة التزام دول العالم الثالث بها.

واكد المحمداوي، على اهمية ان تأخذ الحكومة بنظر الاعتبار اتخاذ تدابير دفاعية ووقائية ضد حرب المعلومات التي باتت احد الاسلحة الهجومية التي تستخدمها الدول الاخرى، في اختراق المنظومات المعلوماتية للدول، حتى انها سخرت وسائل التواصل الاجتماعي لتغيير انظمة الحكم في ما يسمى بالربيع العربي لامتلاكها زمام المبادرة في التحكم بحركة المعلومات وتوجيهها وفقا لادراتها اولا باول في جميع دول العالم. واوضح: ما يهمنا هو معلومات الشعب والدولة، ومن واجب الاجهزة الحكومية الحذر عند استخدام المنظومات الالكترونية فيما يتعلق باسرار الدولة، وتبقى الامور المتعلقة بالمعاملات العلنية والعادية هذه لا مشكلة فيها، لكن فيما يتعلق باسرار الدولة ومعلوماتها ينبغي ان يكون بوسع اجهزة الدولة المختصة، ان تكون قادرة على ايجاد طريقة بديلة لايصالها دون ان تمر عبر شركات الانترنت الامريكية.

ويتيح برنامج "بريزم" السري المعتمد منذ العام ٢٠٠٧ لوكالة الأمن القومي الامريكية بالدخول الى ملقمات الشركات من خلال بوابة ثم تصفح معلومات حول مستخدمين لديها عناصر تدعو الى الاعتقاد "منطقيا" بانهم في الخارج وبالتالي ليست بحاجة لتصريح قضائي قبل التجسس عليهم. والجاسوسية الرقمية ترصد وتراقب عبر الحاسوب، وتتم عن طريق التسلل إلى أجهزة الحاسوب واعتراض الإشارات وحزم المعلومات التي ترسل من قبل المستخدمين عبر الإنترنت، وتستغل الحواسيب المرتبطة بالانترنت كأحد أهم وسائل التجسس على الخصوصيات الفردية لقدرة المختصين على تلقي معلومات منها دون علم أصحاب الأجهزة انفسهم، ويتم معظم هذا عن طريق شبكات الحاسب التي توصل بها معظم الحواسيب باستخدام ثغرات أمنية أو اختراق أمن الحاسوب security cracking للحصول على وصول للمعلومات المخزنة على الحاسب.

توجيهات

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

ت ١

الى جميع الدوائر العدلية ...
بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ماياتي :

١- محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية .
٢- الاسراع بانجاز معاملات المواطنين وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض .
٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة .
٤- منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرياتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح .
٥- التاكيد على وضع الموظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي .
٦- الالتزام بأوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا بأذن المسؤول المباشر للموظف .
٧- وزير العدل لن يتوانى عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .
٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة الالتزام بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخالف التبعات القانونية المترتبة على ذلك وفقا لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل .

ت ٢

بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية ، نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة ، وسيتم الاطلاع عليها شخصيا من قبلنا .

وزير العدل
د. حيدر الزاملي

كادر الجريدة
المصور امجد الحكيم
المصور فراس المهداوي
المحرر ثائر الجبوري
المحرر عدنان الكعبي